مقتطف الصحف الصهيونية

الثلاثاء 22 آب 2023

عين على العدو الثلاثاء 22-8-2023

عين على العدو: نشرة يومية ترصد شؤون العدو من خلال متابعة المو اقف والتصريحات الرسمية إلى جانب أهم الآراء والتحليلات الصادرة.

ترجمة واعداد: شبكة الهدهد للشؤون الإسر ائيلية

الشأن الفلسطيني:

- **جيش العدو" :**في نشاط استخباري وعملياتي مشترك بقيادة الجيش والشاباك وحرس الحدود، تم الليلة الماضية اعتقال فلسطينيين اثنين من سكان الخليل بشبهة تنفيذهما عملية إطلاق النار يوم أمس في منطقة جنوب الخليل، والتي أسفرت عن مقتل مستوطنة وإصابة آخر، في التحقيق الأولي معهما اعترفا بتنفيذ العملية وسلما السلاح الذي استخدم في تنفيذها."
- **قناة كان :**القبة الحديدية فشلت صباح اليوم في اعتراض الطائرة المسيرة من غزة.
- **قناة كان :**مخاوف في المنظومة الأمنية من تصاعد وتيرة العمليات في منطقة الخليل.
- **إنقاذ بلا حدود :**أضرار في مركبات للمستوطنين بعد رشقها بالحجارة قرب عينبوس.
- **حدشوت بتاخون سدي :**إلى جانب الأحداث التي قام بها سكان غزة في منطقة السياج اليوم، تم رفع العلم الفلسطيني بالإضافة إلى عدد من الطائرات الورقية التي عبرت أجواء الغلاف.
- **موقع والا :**في أعقاب تصاعد موجة العمليات: رؤساء مجالس مستوطنات الضفة سينظمون اليوم وقفة احتجاجية أمام "مكتب رئيس الوزراء" في القدس للمطالبة بتغيير السياسية الأمنية لكبح موجة العمليات.
- **يديعوت أحرونوت :**متظاهرون عند حدود قطاع غزة قاموا بإلقاء الحجارة والزجاجات الحارقة نحو القوات، حتى إن أحدهم ألقى عبوة متفجرة نحو منطقة السياج.

- **يديعوت أحرونوت** :قوة من المستعربين اعتقلت في الدقائق الماضية بالقرب من حوارة فلسطينياً ويتم التحقيق في علاقته بعملية يوم السبت.
- **معاريف** :حماس تدرك جيداً أنها في الوقت الحالي تطلق طائرات مسيرة من غزة ويتم اعتراضها من الجيش، لكنها مستعدة لخسارة بعض المسيّرات من أجل دراسة وبحث "القدرات الدفاعية الإسرائيلية" كجزء من جهود تعاظم القوة في هذا المجال، وتقر المنظومة الأمنية بأن حماس تبذل جهودا كبيرة لتطوير الطائرات المسيرة المصنعة محلياً في غزة كجزء من الاستعدادات للمواجهة القادمة مع "إسرائيل."
- **القناة 12** :تبذل القيادة الوسطى جهوداً جبارة في مكافحة العمليات، بإجمالي 23 كتيبة وهي أعلى نسبة منذ 15 عاماً.
- **يديعوت أحرونوت** :الجيش قرر تعزيز فرقة الضفة بكتيبة وسريتين ابتداء من اليوم للمساعدة في ملاحقة منفذي عملية "كريات أربع."
- **إذاعة جيش العدو** 25 :عيارا ناريا أطلقت من أسلحة منفذي عملية كريات أربع منها 22 أصابت مركبة المستوطنين.
- **النيابة العامة للعدو"** :دوافع عملية الطعن في بتاح تكفا قبل 11 يوماً "قومية"، ومنفذها محمد بسيوني 35 عاما من سكان مناطق السلطة."

الشأن الإقليمي والدولي:

- **موقع القناة 7** :الخارجية الأمريكية تدين عملية إطلاق النار في "كريات أربع"، وقالت: "هذا العنف يجب أن يتوقف."
- **قناة كان العبرية** :اعتقال لاعِبَي كرة قدم "إسرائيليين" في تركيا لقيامهما بحيازة وإلقاء أوراق نقدية مزورة في ساحة تقسيم بإسطنبول.
- **"شاحاركليمان"** :"أنباء بأن الهجوم على سوريا استهدف شحنة أسلحة إيرانية وصلت عبر مطار دمشق، كما وردت أنباء بأن القصف استهدف مواقع لحزب الله في جنوب دمشق."
- **قناة كان** :الهجوم في دمشق استهدف في منطقة الكسوة في الريف الجنوبي، وهي منطقة تعرضت بالفعل لهجمات عديدة في السنوات الأخيرة.
- **أمير بوخبوط"** :التهريب المستمر للأسلحة عبر الأردن ساهم في ارتفاع موجة العمليات ضد المستوطنين بالضفة الغربية."
- **يديعوت أحرونوت** :هناك تراجع بالهجرة إلى الكيان، بسبب الارتفاع بكل شيء، العمليات الفلسطينية، والدولار، واليورو، والعنف، والأكاذيب، والإخفاقات، بالإضافة إلى الهجرة العكسية، هذه بعض إنجازات "حكومة نتنياهو."
- **القناة 12** :مندوبة الولايات المتحدة بالأمم المتحدة: نحث "الإسرائيليين" والفلسطينيين على اتخاذ تدابير لتجنب العنف.
- **موقع والا** :مسؤول أوكراني كبير: "إذا لم يتدخل رئيس الوزراء نتنياهو بشكل مباشر في الأزمة بين البلدين في الأيام المقبلة، فسيعلن الرئيس زيلينسكي تعليق نظام تأشيرات الدخول للإسرائيليين بين البلدين."

الشأن الداخلي:

- **يديعوت أحرونوت :**مقتل مدير عام بلدية الطيرة عبد الرحمن قشوع، وإصابة آخرين في جريمة إطلاق نار بالداخل.
- **معاريف :**جلسة الكابينت ستنعقد الساعة 12:30 ظهر اليوم لبحث موجة العمليات وخطوات كبحها.
- **قناة كان :**ستقدم المستشارة القضائية للحكومة لائحة اتهام ضد عضو الكنيست "عوفر كسيف" (من حزب الجبهة بقيادة أيمن عودة) تتعلق باعتداء كثيف على "شرطي إسرائيلي" خلال مظاهرة في منطقة الخليل في مايو 2022.
- **قناة كان :**وفاة "يعقوب نمروديط عن عمر 96 عاماً في مستشفى تل هشومير بعد صراع مع المرض، وهو أحد مؤسسي "المخابرات الإسرائيلية" ومؤسسي وحدة المستعربين.
- **قناة كان :**تحديث من "مكتب رئيس الوزراء": "تم تقديم اجتماع الكابينت مرة أخرى وسيعقد اليوم الثلاثاء."
- **المتحدث باسم جيش العدو :**وصل رئيس الأركان الجنرال "هرتسي هاليفي" أمس إلى موقع عملية "كريات أربع" جنوب الخليل حيث أجرى تحقيقاً ميدانياً وتقييماً للوضع الأمني برفقة رئيس الشاباك وقائد المنطقة الوسطى وقائد فرقة الضفة.
- **يديعوت أحرونوت :**قائد القيادة الوسطى الجنرال "يهودا فوكس": "نحن في خضم موجة علميات لم نشهدها منذ فترة طويلة، هذا الأسبوع نمر بوقت عصيب، سنلاحق منفذي عمليتي حوارة وكريات أربع وسنصفي الحساب معهم."
- **يديعوت أحرونوت :**في أعقاب عملية إطلاق النار قرب الخليل، التقى "رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو" بزعيم المعارضة "يائير لابيد" لتزويده بتحديثات أمنية، حضر الاجتماع الذي عقد في "مكتب نتنياهو" في القدس السكرتير العسكري لرئيس الوزراء اللواء "آفي غيل."

عينة من الآراء على منصات التواصل:

- **"يوآف غالانت ":**"ما يجري من عمليات يتم بتمويل إيران وأذرعها التي تبحث عن أي طريقة لإلحاق الأذى بنا – سنتخذ عدة إجراءات لإعادة الأمن وكل الخيارات مطروحة."
- **"بنيامين نتنياهو" :**"نحن في خضم موجة عمليات إرهابية موجهة من إيران وأذرعها."
- **عضو الكنيست "تسيفي سوكوت" :**"أبو مازن من أكبر داعمي الإرهاب في التاريخ اليهودي، وهذا أمر يجب أن يتوقف – تحتاج السلطة الفلسطينية إلى معرفة أن حقها في الوجود قائم بشرط أن تتوقف عن دعم الإرهاب."
- **رئيس مجلس مستوطنات "كريات أربع" :**"كل فلسطيني يجمع المال لتنفيذ عمليات يجب استهدافه بصاروخ في منزله والقضاء عليه، من ينوي قتلنا يجب قتله مسبقاً."
- **المقدم احتياط "يارون بوسكيلا" :**"أي قدرة عسكرية تبتكرها حماس لنفسها وتطورها، يجب علينا مهاجمتها وعدم انتظار جولة أو تصعيد."

- **"تال ليف رام"**: "حماس تعاظم قوتها وتجري تدريبات وتختبر مسيّرات، وتفحص ردود أفعالنا وهذا أيضا جزء من التحدي – من الواضح ما تحاول حماس فعله فيما يتعلق بالطائرات المسيرة."
- **"أفيغدورليبرمان"**: "الدولار يحطم أرقاما قياسية وتخطى سعر صرفه هذا الصباح حاجز 3.8 مقابل الشيكل، وهو أعلى مستوى منذ 5 سنوات، نتنياهو وسموتريتش يدمران ببساطة الاقتصاد الإسرائيلي."
- **وزير المالية "بتسلئيل سموتريتش"**: "لدينا تحديان في هذا اليوم الصعب، الأول وهو الأمن، نحن ملزمون بإحداث التغيير؛ والثاني وهو التركيز على تطوير وتعزيز الاستيطان في المستوطنة بأكملها."
- **"أفيغدورليبرمان"**: "حكومة نتنياهو هي صاحبة الأرقام القياسية بعدد الذين قتلوا بعمليات مسلحة، يجب أن يرفع أحدهم الراية الحمراء لنتنياهو بعد فقدانه السيطرة على كل شيء وهو يقودنا إلى الدمار."

* * *

مقالات

i24NEWS : الجيش الإسرائيلي في عملية واسعة النطاق: اعتقال 32 فلسطينيا من كافة أنحاء الضفة الغربية تطويقا للتصعيد الأمني

نفّذ جنود الجيش الإسرائيلي والشاباك وحرس الحدود الليلة الماضية عملية اعتقال واسعة النطاق، أسفرت عن اعتقال 32 مطلوبًا في جميع أنحاء الضفة الغربية . وتم في إطار عمليتين عسكريتين للجيش الإسرائيلي في قرية عزون (تتبع محافظة قلقيلية) وقرية عبوين (تتبع محافظة رام الله والبيرة) الليلة الماضية (الاثنين) شاركت فيها قوات الجيش الإسرائيلي والشاباك وحرس الحدود اعتقال مطلوبين يشتبه بتورطهما في أنشطة إرهابية، وفق بيان للجيش الإسرائيلي. وبحسب البيان فقد تم استجواب أكثر من عشرين مشتبهًا به، فضلا عن عمليات تفتيش طالت العديد من المباني، ومصادرة المركبات غير القانونية.

وخلال النشاطات في قرية عزون، ألقيت عبوات ناسفة وزجاجات حارقة باتجاه القوات، التي ردت بإجراءات لتفريق الاحتجاجات. وحدثت اضطرابات عنيفة في قرية عبوين، شملت إلقاء الحجارة وإلقاء الزجاجات الحارقة وقطع الطرق، ورد الجيش الإسرائيلي بإطلاق النار، وتم التحقق من وقوع إصابة.

وفي عملية استخباراتية وعملياتية مشتركة للجيش الإسرائيلي والشاباك وحرس الحدود، اعتقل الجيش الإسرائيلي فلسطينيين اثنين في مدينة الخليل للاشتباه في قيامهما بتنفيذ هجوم إطلاق النار الذي تم تنفيذه يوم أمس بالقرب من الخليل، وأسفر عن مقتل امرأة يهودية استقلت سيارة مع ابنتها ذي السنوات الستة (بات شيفع نيجيري) وأصيب السائق الإسرائيلي إصابة بالغة. بالإضافة إلى ذلك، تم العثور على السلاح الذي يُزعم أنه استخدم لتنفيذ الهجوم ومصادرته. واعتقلت القوات 13 مطلوبا آخر في مدينة الخليل وفي قرى برقة، بيت دجن، قروة بني حسن، بيت فوريك، بيت كاحل، صوريف، حرملة، ومخيم العزة للاجئين.

وفي مدن قلقيلية ونابلس ورام الله وطولكرم، وفي قرى سيلة الحارثية والزبابدة اعتقلت القوات 15 مطلوبا آخرين. وخلال النشاط في قرية سيلة الحارثية، ألقى مشبوهون الحجارة وسمع دوي إطلاق نار في المنطقة، وردت القوة بإجراءات لتفريق

المظاهرات. كما تم خلال النشاط في قرية الزبابدة إلقاء عبوات ناسفة على القوة التي ردت بإطلاق النار أسفر عن إصابة محققة. وخلال نشاط القوات في مدينة طولكرم، أطلقت أعيرة نارية باتجاه القوات، التي ردت بإطلاق النار. واختتم البيان بالإشارة إلى أنه تم تحويل المطلوبين الذين تم اعتقالهم ووسائل القتال المصادرة الى القوات الأمنية لمتابعة التحقيق.

وأصدر وزير الأمن يوآف غالانت، صباح اليوم (الثلاثاء)، تعليماته لمنسق العمليات الحكومية في الضفة الغربية، اللواء غسان عليان، برفض ومنع إصدار تصاريح الدخول إلى إسرائيل لعائلات منفذي عملية إطلاق النار في جبل الخليل أمس، والذين تم القبض عليهما الليلة الفائتة من قبل القوات الأمنية. وقال غالانت: "الجهاز الأمني يعمل بكل الوسائل المتاحة له لإحباط الإرهاب في يهودا والسامرة. لقد تم بتوجيهاتي، منذ مطلع السنة الجارية منع دخول آلاف الفلسطينيين الذين نفذ أقاربهم أعمالا إرهابية ضد رجال الأمن والمدنيين. وإلى جانب الجهود العملياتية، سيتم تحقيق العدالة وسندفّع الإرهابيين ومرسليهم والبيئة الداعمة لهم، ثمناً باهظاً."

* * *

i24NEWS : بعد العمليات الأخيرة: الجيش الإسرائيلي سيعززقواته في الضفة الغربية

ذكر موقع "والا" الإسرائيلي أن الـ23 وحدة وكتيبة الاسرائيلية العسكرية التي تنشط في الضفة الغربية سيتم تعزيزها بوحدة عسكرية وكتيبتين أرخيتين، وذلك في أعقاب العمليات الأخيرة في الضفة الغربية والتي أدت الى مقتل ثلاثة إسرائيليين في حوارة وقرب الخليل. بالإضافة لذلك ذكر أنه بموجب تحقيقات أولية حول عملية إطلاق النار التي قتلت بها الإسرائيلية بات شيفاع نيجري، يتضح أن موقع الحراسة القريب من عملية إطلاق النار تواجد بها جنود، الا أنهم لم يردوا على العملية، لعدم تمييزهم لموقعها .

وفي أعقاب التحقيقات الأولية أمر رئيس هيئة الأركان هرتسي هاليفي بتعزيز قوات الجيش الإسرائيلي والشاباك في الضفة الغربية بقدرات استخباراتية وقدرات جوية بغرض العثور على المهاجمين الذين نفذوا عملية حوارة وعملية الخليل. وبموجب مشاورات ميدانية، تقرر مواصلة ابقاء الحصارالغير محكم حول نابلس والخليل والتفتيشات في المفترقات للمركبات إلى أجل غير مسمى . ويتضح من التحقيقات أن المركبة التي استقلها المنفذون تجاوزت بالقرب من سيارة الضحايا، وقام أحد المهاجمين بإطلاق صليات من الرصاص أصابت المركبة واثنين من الركاب. ويتضح من التحقيقات أن 20 رصاصة اخترقت المركبة وأدت الى مقتل نيجاري ذات الأربعين عاما واصابة رجل بصورة خطيرة، ووقعت العملية أمام ابنة الضحية نيجاري ذات الـ12 عاما والتي جلست في المقعد الخلفي .

وتطرق قائد منطقة المركز في الجيش الإسرائيلي يهودا فوكس خلال تواجده في موقع العملية الى التحقيقات حول العملية حيث اتضح أنه في موقع الحراسة القريب،تواجد مقاتلون، الا أنهم لم يميزوا أن الحديث يدور عن عملية، ولذلك لم يردوا على إطلاق النار وقال:"لم يكن لديهم الوقت لفهم الوضع العملياتي، سنقوم بدراسة ذلك. حاليا نحن في بداية الحدث، ظاهريًا، لا يبدو أن هناك مشكلة هنا مع المقاتلين ."

* * *

i24NEWS : مسؤول عسكري إسرائيلي سابق: "الهجوم قرب الخليل هو أيضا رسالة من فتح إلى محمود عباس"

قال منسق أعمال الحكومة الأسبق في الضفة الغربية غريشا يعكوبوفيتش لـ i24NEWS: إن" هجوم يوم الاثنين بالقرب من الخليل مختلف بعض الشيء، لأنه يأتي من طرف فتح ويظهر الخلافات التي يمكن أن تترتب على المسارات التي اختارها محمود عباس." وقال "هذا هجوم وقع في الخليل وليس في جنين ويمكنني القول إنه هجوم على السلطة الفلسطينية اكثر منه ضد اسرائيل."

وبحسب السيد يعكوبوفيتش، فإن الهجوم هو رسالة موجهة إلى محمود عباس: "إذا واصلت التعاون مع إسرائيل، فيما يحدث في جنين وشمال الضفة الغربية، فإننا سنحرجك". وأضاف المسؤول العسكري السابق "قبل كل شيء، لا يريدون القول إنها معارضة تأتي من نفس صفوف فتح، من كتائب الأقصى."

يعتبر السيد يعكوبوفيتش أن الوضع برمته أكثر تعقيدًا بكثير وأنه يتجاوز المواجهة المباشرة مع طهران. تحاول حماس خلق جبهات لمهاجمة إسرائيل مباشرة. "أعتقد أننا سنرى عمليات عسكرية أخرى في المستقبل. لا أعرف ما إذا كان سيكون مثل ما حدث في جنين، لكن عليك أن تفهم أن ما حدث في جنين كان اختبارًا تجريبيًا لطيفًا، نوعًا من الفرص." وأوضح يعكوبوفيتش أن إسرائيل منحت السلطة الفلسطينية الفرصة لفرض النظام والأمن في جنين. واختتم حديثة قائلا "إذا تمكنت من العمل في جنين، فلن نرى هذا النوع من العمليات العسكرية ولكن إذا فشلت، فسنشهد مزيدًا من التعزيزات للقوات في الضفة الغربية وعمليات مماثلة لتلك التي حصلت في جنين."

* * *

i24NEWS : مخاوف من تسريب معلومات حساسة من مواقع تعارف إسرائيلية

اعلنت نظام السايبر الوطني في إسرائيل مساء اليوم عن رصد مؤشرات لتسريب معلومات حساسة تسربت من عدد من مواقع التعارف الإسرائيلية . ومن المواقع التي أشار لها البيان نذكر موقع "ريتش ديت"-موقع تعارف للأغنياء، منصة shedate للتعارف للمثليات، KosherDateموقع تعارف للمتدينين، والمواقع "زيجوتا"، "فليرطوط" و .xydate وذكر البيان أنه :"يسعى للحفاظ على خصوصية المستخدمين، الهيئة تعمل بمساعدة شركاء للمساعدة بتقليص امكانية لنشر علني للمعلومات الحساسة التي سربت ." وأضاف البيان :"في المقابل وصلنا من أصحاب المواقع ان حجم ونوعية المعلومات المسربة يتم فحصها من قبلهم، الهيئة تعمل كل الوقت، وفي الفترة الأخيرة مع الشركات المستضيفة لهذا النوع من المواقع بالتحذيرات حول محاولات تنفيذ هجمات وبتوصيات محددة حول تعزيز الدفاعات ."

أوضحت الهيئة وشددت على أن أصحاب الموقع أو الشركة المستضيفة للموقع توجد مسؤولية بالحفاظ على تعليمات قوانين حماية الخصوصية وإطلاع الزبائن على فحوى المعلومات التي تسربت والإجراءات التي سيتم اتخاذها لتقليص الأضرار .

ومن أجل الحفاظ على خصوصية المستخدمين وأيضا حماية أنشطة التحقيق والحماية التي تنفذ بعد تمييز المسرب، توجه قسم السايبر بمكتب المدعي العام الى المحكمة وأصدر أمر منع نشر على فحوى المعلومات المسربة وأمر بإزالة محتويات المحتوى المسرب .

* * *

i24NEWS : المرشح المفاجئ الأوفر حظاً في غواتيمالا يحمل زاوية إسرائيلية مميزة

افتتحت صناديق الاقتراع يوم الأحد للانتخابات الرئاسية في غواتيمالا، في جولة ثانية اتسمت بمضايقة المرشح الأوفر حظًا الذي مثل ظهوره مفاجأة الانتخابات، بعد أن أشعل حماسة الناخبين بوعوده محاربة الفساد .

يقف برناردو أريفالو، 64 عامًا، على شفا أن يصبح رئيسًا لغواتيمالا، ولكن بصفته المرشح الأوفر حظًا، فإنه يتمتع أيضًا بزاوية إسرائيلية مميزة، نظرا لعمله ودراسته لفترة في إسرائيل. وإذا فاز أريفالو في الانتخابات الغواتيمالية، فسيصبح زعيمًا عالميًا يتمتع بخبرة واسعة في الأمور المتعلقة بإسرائيل، بعد أن درس في الجامعة العبرية في القدس، بينما عمل والده سفيراً. ثم عمل دبلوماسياً بنفسه في سفارة غواتيمالا.

ومن الجدير بالذكر أن غواتيمالا نفسها تبرز أيضًا كداعم قوي لإسرائيل، حيث كانت أول من سار على خطى الولايات المتحدة بنقل سفارتها إلى القدس. ودخل أريفالو في حرب مؤسسات. قطاع الأعمال يدعمه، بينما القيادة السياسية ضده. افتتحت مراكز الاقتراع في الساعة 7:00 صباحًا بالتوقيت المحلي (1300 بتوقيت جرينتش) ، مما سمح للشعب الجواتيمالي بالاختيار بين الإصلاحي الخارجي والسيدة الأولى السابقة ساندرا توريس.

انحازت وسائل الإعلام الدولية إلى جانب المؤسسة التجارية، حيث نظرت إلى أريفالو كرئيس سيحارب الفساد ويعزز الديمقراطية، وأظهرت الاستطلاعات الأخيرة أن الجمهور يدعمه، حيث أطلق عليه "تيو بيرني." ومع ذلك، فإن القتال لم ينته بعد. زعم أريفالو أنه كان ضحية "اضطهاد سياسي من قبل أقلية فاسدة تعرف أنها تفقد سلطتها يومًا بعد يوم."

تبع نجاح أريفالو مداهمات ضد مكاتب حزبه سيميلا ومسؤولي الانتخابات، مما دفع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة الدول الأمريكية إلى إثارة القلق بشأن الجهود المبذولة لتقويض التصويت. وقالت المدعية العامة السابقة كلوديا باز واي باز لوكالة فرانس برس ان الفاسدين "يسيطرون تدريجيا على جميع مؤسسات الدولة." وقبل أيام قليلة من التصويت النهائي، قال المدعي العام رافائيل كوروشيتش، المعتمد من واشنطن، إنه لا يستبعد المزيد من المداهمات والاعتقالات المحتملة بعد الانتخابات.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: انتهاء اجتماع رؤساء أحزاب الائتلاف حول مشروع قانون تجنيد الحريديم دون تحقيق تقدم يذكر

انتهى اجتماع يوم الأحد لقادة الائتلاف بهدف سد الفجوات بين حزب "الليكود" الذي يتزعمه رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو وحزبين حريديين بشأن تشريع يعفي طلاب المعاهد الدينية الحريدية من الخدمة العسكرية، دون تحقيق أي تقدم يذكر.

وبحسب ما ورد، يدرك نتنياهو أن الإعفاءات الشاملة من التجنيد للرجال الحريديم يمكن أن تضيف وقودا للاحتجاجات الضخمة المستمرة ضد جهود حكومته المتشددة لإصلاح القضاء الإسرائيلي.

من ناحية أخرى، يشير حزبا الحريديم "شاس" و"يهدوت هتوراة" إلى اتفاقات ائتلافية التزم فيها الليكود بتمرير مشروع قانون إعفاء من الخدمة العسكرية – وهو التزام لم تتم تلبيته بالفعل، حيث فشلت الكتلة الحاكمة في تمرير التشريع خلال الدورة البرلمانية الأولى لها في وقت سابق من هذا العام. وبدلا من ذلك، ركز الائتلاف كل اهتمامه تقريبا على الدفع بخطة الإصلاح القضائي، وتمرير أول تشريع في حزمة التشريعات المثيرة للجدل للغاية قبل عطلة الكنيست الشهر الماضي. وقال رئيس الائتلاف أوفير كاتس في الأسبوع الماضي إن الكتلة الحاكمة ستعمل على تمرير قانون إعفاء الحريديم من الخدمة العسكرية في الدورة المقبلة للكنيست، قبل أن تستأنف بقية التعديلات القضائية. لكن يبدو أن هناك مخاوف في الليكود من اتباع هذه الاستراتيجية، في حين بدا أن حزبي شاس ويهدوت هتوراة لا يتفقان مع نسخة مشروع القانون التي يرغب حزب نتنياهو في تمريرها.

في اجتماعها يوم الأحد، اتفقت الأطراف على مواصلة المحادثات بشأن هذه المسألة ومحاولة تقليل الانتباه إلى المناقشات الجارية، حسبما أفادت القناة 12. ومع ذلك، اقتبست شبكات تلفزيونية مسؤولين من مختلف الأطراف الذين استمروا في تبادل الانتقادات التي شهدتها الأيام الماضية. وقال مسؤول رفيع في الليكود للشركاء الحريديم في الائتلاف، حسبما نقل موقع "واينت" الإخباري، "لن يكون هناك قانون تجنيد دون تسوية."

يخشى نتنياهو من أن يؤدي منح إعفاءات شاملة للحريديم من الخدمة العسكرية إلى إضافة وقود للاحتجاجات الواسعة ضد التعديلات القضائية، حسبما أفادت القناة 12. وأفاد التقرير أن مسؤولين في الليكود قالوا للأحزاب الحريدية إن الجو العام متقلب للغاية بحيث لا يمكن سن هذا القانون.

وذكرت القناة 12، التي لم تستشهد بمصدر، أن الأحزاب الحريدية واصلت خلال الاجتماع يوم الأحد مطالبة نتنياهو بإعفاء الرجال في المجتمع الحريدي من الخدمة العسكرية تماما، ووضحوا لرئيس الوزراء أنهم لن يدعموا مشاريع القوانين الأخرى التي تعتزم الحكومة الدفع بها حتى يتم سن قانون الإعفاء من الخدمة العسكرية. وبحسب ما ورد فإن الأحزاب الحريدية تصر على أن يتم تمرير مشروع القانون بطريقة تحميه من مراجعة محكمة العدل العليا، في حين قال نتنياهو إنه لا ينبغي لهم القيام بمثل هذه الخطوة ما لم يتم إلغاء التشريع أولا من قبل المحكمة.

تُعتبر الأحزاب الحريدية من أشد المؤيدين لما يسمى بـ"بند التجاوز"، والذي من شأنه أن يسمح للكنيست بإعاقة قرارات قضائية تلغي التشريع بشكل استباقي أو بأثر رجعي، وهو يعتبر أحد العناصر الأكثر راديكالية في خطة الإصلاح القضائي. ويصر قادة الأحزاب الحريدية على ضرورة مضي مشروع القانوت قدما، حتى في الوقت الذي أشار فيه نتنياهو إلى أن حكومته لن تواصل التشريع في الوقت الحالي. ومشروع القانون مهم للأحزاب الحريدية لأن المحكمة العليا في السنوات الأخيرة ألغت عدة مبادرات حول قضايا رئيسية للناخبين الحريديم، بما في ذلك الإعفاء من الخدمة العسكرية التي يتمتع بها طلاب المعاهد الدينية تحت سن 26 عاما.

قوبلت خطة الإصلاح القضائي – ولا سيما بند التجاوز – بشهور من المظاهرات الاحتجاجية من قبل منتقدي الخطة الذين يقولون إنها ستقوض بشكل خطير الطابع الديمقراطي لدولة إسرائيل. ونقل موقع "واينت" عن مسؤول كبير في الليكود قوله إن متابعة مشروع قانون الإعفاء من الخدمة العسكرية في هذا الوقت "يقوض الإئتلاف أكثر من الإصلاح القانوني، ويجدر بممثلي الجمهور الحريدي أن يفهموا ذلك. ليس لديهم خيار."

وقال المسؤول الكبير أنه ينبغي على زعيم حزب يهدوت هتوراة، يتسحاق غولدكنوبف، "التواصل مع الواقع الإسرائيلي. فبعد كل شيء، اعترضنا على رفض [جنود الاحتياط الالتحاق بالخدمة العسكرية التطوعية] لأن ذلك يشكل خطرا على أمن الدولة. لذا هل سيدعم الليكود تهربا جماعيا [للحريديم من التجنيد]؟ لن يحدث ذلك."

وقال وزير من الليكود لم يذكر اسمه إن القانون أيضا لا يحظى بشعبية بين ناخبي الليكود، واضاف أن "الغالبية العظمى من ناخبي الليكود غير راغبين في قبول أو دعم مشروع القانون هذا. ليس اليسار فقط، بل ناخبو الليكود."

يوم الأحد أيضا، التقى رئيس حزب "الوحدة الوطنية" المعارض، بيني غانتس، مع الحاخام الحريدي البارز مئير تسفي بيرغمان، في محاولة على ما يبدو لبناء جسر مع المجتمع الحريدي. في يونيو، تواصل بيرغمان مع عضو الكنيست من حزب يهدوت هتوراة، يتسحاق بيندروس، للتعبير عن دعمه بعد أن قال الأخير إن مجتمع المثليين يمثل تهديدا أكبر لإسرائيل من "حزب الله" أو "حماس."

خلال لقائهما، قال برغمان البالغ من العمر 95 عاما لغانتس إن الأحزاب الحريدية لن تكون قادرة على التنازل عن ضمان الإعفاءات من الخدمة العسكرية لطلاب المعاهد الدينية، بحسب مقطع فيديو بثته القناة 12. ومع ذلك، أشار بيرغمان إلى أن القيادة السياسية الحريدية أكثر استعداد للقبول بتسوية بشأن التعديلات القضائية، وقال إن الأمر "لا علاقة له بنا."

ونقل موقع "واللا" الإخباري في وقت لاحق عن عضو مجهول غير حريدي في الائتلاف، الذي انتقد الأحزاب الحريدية لقيامها بالتهديد بعدم دعم بقية التعديلات القضائية، قوله إنهم نسوا أن خطة الإصلاح القضائي من شأنها أن تصب في مصلحتهم مثلما ستصب في مصلحة الليكود إلى حد كبير. وقال المصدر: "إذا كانت قضية الإصلاح [القضائي] لا علاقة لها بالحريديم، فربما لا تكون هناك حاجة إلى بند التجاوز. عندما تمنح محكمة العدل العليا الحائط الغربي للحركة الإصلاحية وتستمر في إبطال مشروع قانون الإعفاء من الخدمة العسكرية ، فمن الأفضل لهم ألا يأتوا إلينا باكين."

استمعت المحكمة العليا إلى التماسات من الحركة الإصلاحية تطالبها بإجبار الحكومة على تنفيذ تسوية تم التوصل إليها مسبقا، والتي كان ستشهد قيام الدولة بإضفاء الطابع الرسمي على قسم صلاة مختلط في الحائط الغربي. وقبيل اجتماع مجلس الوزراء الأحد، قال غولدكنوبف إن حكومة نتنياهو "ستفعل ما قالت إنها ستفعله. لدينا اتفاقات ائتلافية، ومثلما أوفينا بالتزاماتنا، نأمل أن يوفوا هم أيضا بالتزاماتهم."

* * *

تايمز أوف إسرائيل : مواجهات خلال احتجاج نواب ورؤساء سلطات محلية عرب على تجميد الميزانيات...قادة المجتمع العربي ينظمون إضرابا ومظاهرة انتهت باشتباك خفيف مع الشرطة؛ الشرطيون يعتقلون رئيس سلطة محلية

بقلم جيانلوكا باكياني

نظم ممثلو السلطات المحلية العربية احتجاجا في القدس صباح الاثنين ضد رفض وزير المالية بتسلئيل سموتريتش تحويل مئات الملايين من الأموال المخصصة في الميزانية للسلطات المحلية العربية. وتعرض سموتريتش لانتقادات – بما في ذلك من وزراء آخرين – لرفضه الإفراج عن 200 مليون شيكل (55 مليون دولار) للتنمية الاقتصادية في البلدات والقرى العربية، مما أثار اتهامات له بالعنصرية من نواب معارضين. وقدرت اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية، التي نظمت الاحتجاج، المبلغ المجمد بأنه أكبر ويبلغ نحو 320 مليون شيكل (84 مليون دولار).

في وقت سابق الإثنين، نُظم "إضراب تحذيري" في البلدات العربية من الساعة الثامنة صباحا وحتى العاشرة صباحا للمطالبة بالإفراج عن الاموال. وأعلن اتحاد السلطات المحلية في إسرائيل عن انضمامه للإضراب يوم الإثنين، بينما قامت مكاتب حكومية محلية بإغلاق أبوابها في جميع أنحاء البلاد تضامنا مع نظرائها العرب. ونُظمت المسيرة أمام مكتب رئيس الوزراء ووزارة المالية المجاورة له، وشارك فيها المئات من رؤساء السلطات المحلية العربية وأعضاء كنيست عرب ونشطاء اجتماعيين. وتم تنظيم مظاهرة مشابهة أمام مكتب رئيس الوزراء في الأسبوع الماضي. وهدد قادة محليون عرب بعدم افتتاح السنة الدراسية في بداية سبتمبر. كما شجب المتظاهرون، الذي قُدر عددهم بنحو 400 شخص، يوم الإثنين تفشي آفة العنف والجريمة في بلداتهم، والتي حصدت منذ مطلع عام 2023 حياة 150 شخصا، أكثر من ضعف عدد ضحايا جرائم القتل في الفترة نفسها من العام الماضي. وردد بعض المتظاهرين هتافات وصفت سموتريتش بأنه "مستوطن عنصري." وفي مرحلة معينة، اندلعت مواجهات بين المتظاهرين وقوات الشرطة بعد تحطيم أحد الحواجز الأمنية، بينما أظهر مقطع فيديو النائب أيمن عودة، رئيس حزب "الجبهة"، يتعرض للدفع على يد شرطية. كما اعتقلت الشرطة رئيس المجلس الأقليمي المزرعة فؤاد عوض.

الأموال المجمدة – التي تهدف إلى تعزيز الاقتصاد وتطوير البنى التحتية ومحاربة الجريمة في البلدات العربية – كانت حصلت على مصادقة الحكومة السابقة التي ضمت حزب "القائمة العربية الموحدة" وأحزاب من اليسار والوسط واليمين. وقال عضو الكنيست السابق سامي أبو شحادة، رئيس حزب "التجمع"، لـ"تايمز أوف إسرائيل" إن لحجب الأموال تأثير فوري على عمل السلطات المحلية العربية وحياة المواطنين العرب. وأن "السلطات المحلية العربية توقعت الحصول على التخصيصات التي صادقت عليها الحكومة السابقة، ولقد أنفقوا الأموال بالفعل، كما يفترض. والآن هم مدينون بملايين الشواكل." وأضاف: "دون سابق انذار، اضطر رؤساء السلطات المحلية للقيام بتقليصات. قاموا بإلغاء برامج تعليم رسمية وغير رسمية، وبرامج رياضية وثقافية وغيرها من الأنشطة التي توفر إطارا لشبابنا"، وشدد على وجود علاقة بين اقتطاع الميزانيات ومعدلات الجريمة المتفشية في المجتمع العربي. وتابع النائب السابق قائلا: "إنه لأمر محزن أن نصل إلى هذا الوضع، وأن نضطر للاحتجاج من أجل حقوقنا. لكن هذه هي الحكومة الحالية، وهؤلاء هم من علينا أن نتعامل معهم. لقد اتفقنا بالفعل على الإضراب في المدارس في أوائل سبتمبر. الإضراب والاحتجاج اليوم هما تحذير للحكومة لأخذنا على محمل الجد."

ردا على مزاعم سموتريتش بأن الأموال المخصصة ستحول إلى أيدي جماعات الجريمة المنظمة، أشار عضو الكنيست السابق إلى أن الأموال المختلسة في البلدات اليهودية في الماضي – مثل نتانيا – لم تؤد إلى اقتطاع في الميزانية، وأن دوافع القرار عنصرية بحتة. وأعرب قادة محليون عرب عن موافقتهم على اقتراح رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو في وضع آليات رقابة للإشراف على الأموال التي يتم انفاقها. متحدث باسم سموتريتش قال لتايمز أوف إسرائيل إن "الهدف هو انفاق الأموال لغرضها." وقال محمد خلايلة، وهو باحث في شؤون الوسط العربي في إسرائيل في المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، إن اقتطاع الأموال للسلطات المحلية العربية، وخطة الإصلاح القضائي، والتوسع الاستيطاني جميعها "مخالب" لـ"خطة أخطبوطية" يدفع بها بعض أعضاء الإئتلاف الحاكم بهدف تعزيز التفوق اليهودي.

في حديث مع تايمز أوف إسرائيل قال خلايلة إن "أجزاء من السلطة التنفيذية الحالية تريد التخلص من كل ما تم تحقيقه في ظل الحكومة السابقة لصالح المجتمع العربي، في محاولة لـ' تهويد' البلاد و'نزع الهوية العربية' عنها." وأضاف: "من أجل الدفع بمثل هذه القرارات، تحتاج الحكومة إلى نظام قضائي ضعيف ومسيس لن يقف في طريقها. ومن هنا جاء الإصلاح القضائي."

* * *

تايمز أوف إسرائيل : تراجع الشيكل إلى 3.8 مقابل الدولار، مسجلا أدنى معدل له منذ 2017

تراجع الشيكل الإسرائيلي مرة أخرى إلى 3.8039 مقابل الدولار يوم الاثنين، وهو أدنى معدل له منذ 2017. وخسر الشيكل 2% أمام الدولار منذ بداية الأسبوع الماضي و5% منذ مطلع شهر أغسطس. وانتقد وزير المالية السابق أفيغدور ليبرمان، الذي شغل المنصب في الحكومة السابقة، خليفته بتسلئيل سموتريتش ورئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، متهما إياهما بـ"تدمير اقتصاد إسرائيل ببساطة." وكتب ليبرمان، زعيم حزب "يسرائيل بيتنو" المعارض، على تويتر، "قطعة واحدة من البيانات أقوى من كل حديث وأحاديث رئيس الوزراء نتنياهو ووزير المالية سموتريتش. الدولار يحطم الأرقام القياسي ووصل إلى معدل 3.8، وهو أعلى مستوى منذ خمس سنوات."

كما ارتفع اليورو بنحو 3% مقابل الشيكل منذ بداية الشهر، وكان سعر الصرف 4.1206 شيكل لليورو الواحد في نهاية الأسبوع الماضي. وارتفعت توقعات المحللين في البنوك وبيوت الاستثمار بأن بنك إسرائيل سيرفع سعر الفائدة ربع نقطة مئوية في 4 سبتمبر، ليصل إلى 5%، بينما سترتفع الفائدة الأولية إلى 6.5% مقارنة بـ 1.6% في عام 2022.

قال مصدر من أحد البنوك الكبرى لموقع "واينت" الإخباري إن الدولار يتجه نحو مستوى الأربعة شيكل، مما أثار مخاوف من رفع أسعار الفائدة. وقال المصدر: "هناك احتمال أن يبيع بنك إسرائيل الدولارات في الأيام المقبلة لخفض سعر [الصرف] لأنه يمتلك أكثر من 200 مليار دولار، تم شراء بعضها بسعر أرخص من السعر الحالي."

وأصبح تراجع قيمة الشيكل أمام العملات الأجنبية محسوسا في أسعار السلع المستوردة، مثل السيارات والأجهزة الكهربائية. ويقول محللون إن الأداء الضعيف للشيكل يرجع إلى مخاوف بشأن الاضطرابات السياسية المستمرة التي تحيط بالإصلاحات التي تخطط لها الحكومة لنظام القضاء، والتي قوبلت باحتجاجات حاشدة على مدى شهور.

والقلق الرئيسي في قطاع الأعمال والتكنولوجيا هو أن يؤدي الإصلاح القضائي المقترح إلى تآكل الديمقراطية وإضعاف الضوابط والتوازنات، مما سيزيد من مخاوف أصحاب رؤوس الأموال وغيرهم من رؤوس الأموال من استثمار أموالهم في الدولة، وأن يؤدي إلى تدفق الأموال إلى الخارج. بالإضافة إلى ذلك، يشتري العديد من الإسرائيليين العملات الأجنبية لاستخدامها في الإجازة في الخارج خلال موسم الصيف، مما يعزز انخفاض الشيكل.

* * *

معاريف: إيران حاضرة على الدوام: نتنياهو ما يزال يبحث عن مذنبين غيره

بقلم بن كاسبيت

ترجمة: عبد الكريم أبو ربيع .أطلس للدراسات الإسرائيلية

لقد فتشوا في كل زاوية، وتحت كل حجر، لكنهم لم يجدوا من يتهموه. حكومة اليمين البحت نجحت في كسر الرقم القياسي في قتلى العمليات للعام المنصرم خلال ثمانية أشهر. هذه المرة لا يُمكن الانقضاض على بينت، ولا يُمكن قذف لبيد، لا يُمكن ربط منصور عباس ولا حتى الإخوان المسلمين. نتنياهو، بطل العالم في إيجاد مذنبين غيره، كان بالأمس بلا حيلة. حتى السلطة الفلسطينية لا يستطيع أن يتهمها الآن، لأنه فهم أخيرًا، وقبل وقت قصير أنه في انهيارها، فإن الوضع سيتفاقم لا أكثر. إذًا ماذا تبقى؟

إيران! هذا كل ما تبقى. دائما ستكون إيران حاضرة لدينا. نظرت إلى وجه نتنياهو المتعب الشاحب، أمس، في مكان وقوع العملية؛ رقص كعادته رقصة السامبا العنيفة على الدم. "الإرهاب يتزايد بسبب لبيد، غانتس وعباس" غرد بعد إحدى العمليات. مرة تتلوها مرات، أوضح أن الإرهاب يعرف كيف يشم الضعف، إنه يشم ضعف بينت ولبيد. امنحوه (لبيبي) القوة وسيُعالجهم.

إذًا، فالإرهاب فهم أن نتنياهو على سدة الحكم، وها هو يتزايد. ليس الإرهاب فقط، هذه الحكومة حطمت كل الأرقام القياسية التي سُجلت هنا حتى الآن؛ الدولار المنهار في كل أنحاء العالم يحطم عندنا الأرقام القياسية، الشيقل - الذي احتفل لسنوات طويلة - ينهار، البورصة كذلك، أسعار الإيجار بلغت ذروة لم تبلغها من قبل، وغلاء المعيشة يحلق دون توقف، الانفصال أمام يهود الشتات يتوسع عند مستويات مخيفة، الشرخ في الشعب لم يكن على الإطلاق أخطر ممّا هو عليه الآن؛ كل هذا ولم تقضِ الحكومة سنة واحدة.

المجال الأمني كان من المُفترض أن يكون هو الجانب الأقوى في هذه الحكومة، ولكنه الجانب الأضعف لديها. الخيمة التي دشنها حزب الله في جهتنا، ما زالت تقف على عامودها، الردع الإسرائيلي تآكل على كل الجبهات، "الإرهاب" يفرخ. قريبًا، هذه الحكومة المتطرفة والقومية ستكتشف أن يديها تتقيد شيئًا فشيئًا. الجهاد الذي أعلنته ضد المنظومة القضائية سيهير مقامنا القضائي والدولي، عمليات مثل "الرصاص المصبوب" أو "السور الواقي" - واللتان حظيتا بالمظلة الجوية القضائية التي وفرتها العليا - ستصبح غير مُمكنة.

مبادرات طرد عائلات المنفذين، والتدمير بالجملة للمنازل، والعقاب الجماعي وما إلى ذلك، ستجعل من قيادتنا السياسية والعسكرية عرضة للمحاكمات الدولية بسبب جرائم الحرب. أكثر من يعرف ذلك بالشكل الأفضل هو نتنياهو، وهذا هو

السبب الذي جعله يدافع بجسده طوال حياته السياسية عن القضاء. حقيقة أنه الآن، وحيث يحترق هذا كله أمام أعيننا، هو غير قادر على القيام بما هو مطلوب وقطع مسيرة إضعاف المنظومة القضائية التي يخوضها ائتلافه؛ تثبت أنه غير أهلٍ لمنصبه.

بشأن إيران: لم يحدث أيّ أمر جديد بخصوص تورط إيران بـ"الإرهاب في إسرائيل"، إيران تفعل ذلك منذ عشرات السنين، الأمر الوحيد الذي يتغير الآن هو كم الأموال الهائلة التي تستطيع إيران توجيهها لدفع العمليات ضدنا، هذا يحدث لأن الإيرانيين توصلوا إلى اتفاق غير رسمي مع الولايات المتحدة، صفقة من نوع ما، في إطارها رفعوا القدم عن دواسة البنزين بشأن تخصيب اليورانيوم، ليحصلوا في المقابل على المليارات.

اعتمدوا على نتنياهو، الذي لو كان الآن في المعارضة، لكان يصنع السلطة المخروطة من الحكومة الضعيفة التي تسمح لذلك بأن يحدث ولا تزلزل الأرض. الحقيقة هي أن الاتفاقيْن مع إيران حدثا في وقت حراسته؛ الأول في أيام الرئيس أوباما والثاني في أيام الرئيس بايدن. الحكومة التي نجحت في منع الاتفاق بين إيران والولايات المتحدة هي الحكومة "الضعيفة" خاصة بينت ولبيد.

وكلاء نتنياهو ينقضون على المنظومة الأمنية، على الجيش الإسرائيلي وعلى "الشاباك" وعلى رئيس الأركان، وعلى قائد مقر الوسطى، بكل ما اوتوا من قوة حقدهم، وهو بشكل عام يتنصل. أمس، نجح في التمتمة بأنه يدعم كل أولئك الذين يعملون ضد "الإرهاب"، صفقوا له. قبل ليلة أو ليلتين، انقض أحد ما من المفضلين لديه على الجيش الإسرائيلي بكلمات لم تكن لتخجل المتحدث باسم الجهاد الإسلامي. نتنياهو لم يعد قادرًا الآن على السيطرة على وحش الكراهية.

* * *

إسرائيل اليوم: نصرالله يلمح و أئمة مساجد يفسرون وجيش إسرائيلي "في ورطة".. ماذا عن "النبوءة"؟

بقلم عوديد رفيفي وموشيه دافيدوفيتش

ترجمة: صحيفة القدس العربي

أُدخل الجيش بقوة زائدة إلى الصراع السياسي في الأسابيع الأخيرة؛ فمن جهة يختارون رجال احتياط وقف تطوعهم على خلفية الصراع ضد الانقلاب القضائي، ومن جهة أخرى انتقاد لاذع من مؤيدي الإصلاح وفقدان الرسمية في ظل أقوال ضد رئيس الأركان وضباطه.

في الوقت الذي يضرب فيه هؤلاء وأولئك الجيش الإسرائيلي، يعمل "حزب الله" ومؤيدوه على دفع قواتهم إلى الأمام، يتثبتون على الحدود، يضعضعون أمن السكان وينتظرون اللحظة التي يشعرون فيها بأنهم مستعدون لاستغلال اللحظة لشن الحرب.

إن إدخال الجيش الإسرائيلي في الصراع السياسي يضعفه ويمس بحرية عمله ويؤدي إلى جمود في نهايته حرب. بوسعنا، معاً، أن نخرج الجيش الإسرائيلي من الصراع السياسي ونبعد الحرب.

"كان دارجاً التفكير بأنه لا يمكن الانتصار على إسرائيل وأن جيشها لا يمكن هزيمته، وهكذا فإن دول المنطقة قبلت بوجودها كحقيقة ناجزة لا يمكن تصفيتها. وهذا اليوم تحديداً هو اليوم الأسوأ في تاريخ إسرائيل، كما يشهد بعض من الإسرائيليين.

هذا اليوم يضع الدولة في مسار الاختفاء". هذه الأقوال كانت ضمن خطاب زعيم "حزب الله" نصر الله في الكلمة التي ألقاها بمناسبة يوم عاشوراء، في اللحظة التي صوتت فيها إسرائيل على تقليص علة المعقولية. وفي وسائل إعلام عربية أخرى، شدد على معضلة رجال الاحتياط وانتقاد قادة الجيش.

رجال دين مسلمون يخطبون في المساجد ويقدمون تفسيراً دينياً للشرخ الاجتماعي الذي يحدث في إسرائيل. على حد رأيهم، هذا تحقق للنبوءات، وقريباً سيحل زمن المسلم المؤمن ليستغل اللحظة المناسبة فيساعد الله على إنهاء الكيان الصهيوني.

تصوروا أن يتطور واحد من الاستفزازات التي لا تنتهي على الحدود الشمالية في لحظة ما إلى تبادل لإطلاق النار وإصابات. قد يحصل هذا الآن. هل سيتخذ الجيش القرارات بكل حرية للرد على حدث وقع للتو؟ كم سيكون حراً في المبادرة أو التجند؟ كل قرار يتخذ سيحظى على الفور بالنقد الذي من المشكوك أن يكون موضوعياً. إذا بادر الجيش إلى خطوة عسكرية، سنجد من يصرخون بأنها خطوة جاءت لتخدم رئيس الوزراء ومؤيدي الانقلاب القضائي. إذا قرر الجيش التجلد، فسيصرخ مؤيدو الإصلاح القضائي بأنه تجلد نابع من ضعف القيادة، وأنه تجاهل من المتطوعين الذين أعلنوا وقف تطوعهم. وسيشددون على أن الاحتجاجات أشعرت العدو بأننا ضعفاء. في ضوء تعاظم قوة "حزب الله"، الجيش في "ورطة" الآن؛ إذ بسبب دفعه نحو الصراع السياسي لم يعد حراً بما يكفي ليتخذ القرارات في كيفية التصرف تجاه استفزازات "حزب الله". وهذا الجمود يشبه بقدر ما يجري في "يهودا والسامرة" – الجيش متوتر في الجبهات المختلفة حتى آخر مدى، مع كتائب نظامي واحتياط، عمليات خاصة وغيرها.

لكن حتى في الوقت الذي يضرب فيه مئات المخربين، هناك من يخرج ضد قائد المنطقة وقائد الفرقة وقادة الكتائب. أولئك الذين يخرجون ضدهم من اليسار ومن اليمين، يؤدون إلى إضعاف الجيش وإضعاف القادة.

لقد قال يغئال ألون: "يمكنني أن أعينك قائد حظيرة، لكنك ستضطر لأخذ صلاحياتك ستضطر من الأنفار". على خلفية الانتقادات ضد رئيس الأركان وألوية الجيش لعدم الامتثال والدعوات لوقف التطوع، يجب طرح السؤال: كيف ينظر الأنفار اليوم إلى القادة الذين هم تحت سهام النقد؟ كيف ينظر المتجندون الجدد إلى الجيش في الوقت الذي يوجه فيه مسؤولون في الحكومة الانتقادات لرئيس الأركان؟ وماذا ينبغي أن يفهموا عند قدومهم للتجند؟ لقد كنسنا المكان الأكثر قدسية للمجتمع الإسرائيلي، والنتيجة واحدة – العدو يرفع الرأس. يمكننا إصلاح الوضع والمدافع لم تصدح بعد. من واجبنا أن نصلح. يجب أن نقرر بأن الجيش وقادته ليسوا أدوات على لوحة الشطرنج السياسية. إذا واصلنا ضعضعة المكان الذي يسمى الجيش الإسرائيلي، فسنضعضع أمن إسرائيل، والحرب لا بد قادمة. بوسعنا أن نغير، أن نبعد الحرب، ومن أجل هذا يجب إبعاد الجيش الإسرائيلي عن السياسة وبالعكس.

* * *

هآرتس: في احتفال الفاشية 2024: "أمريكا المريضة" بانتظار "الشامان الأكبر" و أتباعه "التوراتيين"

بقلم روغل الفر

إذا كنتم من رجال الشرطة الذين يفرحون برسم نجمة داود على خد فلسطيني من شعفاط، وإذا كنتم مسيحانيين تحلمون بضم المناطق ومحو حوارة وطرد العرب وبناء الهيكل الثالث؛ وإذا كنتم حريديم تكرهون الديمقراطية والليبرالية والنساء؛ وإذا كنتم دافيد امسالم وتالي غوتليب وبئير نتنياهو وإيتمار بن غفير – فإنكم تنظرون إلى الأفق وترون أميركم، مثل سارون في فيلم "هوبيد" ودارت فايدر في فيلم "حرب النجوم"، يعود أقوى مما كان وهو مشحون برؤية الدمار والانتقام الفظيع وبدون قيود.

لديكم أمل، انتظروا ترامب. إن عودته إلى الحكم ستغير ميزان القوى في إسرائيل بالكامل. وللذعر الكبير، فإن فترة رئاسية ثانية له هي سيناريو محتمل، فترشيح الحزب الجمهوري مضمون له. يقف رون ديسانتيز بعيداً خلفه، ولا متنافس آخر حتى يقترب من تهديد سيطرته. المعنى، أن نحو نصف الشعب الأمريكي، وضمن ذلك معظم ممثلي الجمهوريين في المجلسين، يؤمنون بادعاء ترامب أن جو بايدن سرق الانتخابات وزور النتائج، وأن لوائح الاتهام ضده ليست سوى ملاحقة سياسية نقية. لا توجد أي علاقة بالواقع في هذا الادعاء. بشكل عام، لا يوجد لترامب علاقة بالواقع. شيء ما فظيع يمر على المجتمع في الولايات المتحدة: رئيس حاول القيام بانقلاب عنيف، ثم يرفض الخضوع لقواعد اللعب الديمقراطية، شخص عنصري ويكره الأجانب، شعبوي ظلامي ومريض بالكذب ومرتبط بقوات مسيحانية متعصبة. لا حكمة، وغير مؤهل لتولي منصب رئيس... ثم بعد كل هذا يحصل على ثقة نصف السكان في أمريكا المريضة.

فدريكو فنكلشتاين، وهو مؤرخ من الأرجنتين، يتابع صعود توأم ترامب في الأرجنتين، خافيير ميليه، يشرح بأن ميليه مثل ترامب وجايير بولسيناريو في البرازيل، يعتمد على ما يسمى "مبادئ الفاشية الأربعة" وهي: شيطنة الخصوم السياسيين، والخطاب العنيف، والدعاية الزائدة الخالية من الحقائق التي تترجم إلى مثال سياسي منيع أمام التعديل، والميل لـ "الطموحات الديكتاتورية" حتى الصغيرة منها، مثل إغلاق مدينة كاملة من أجل قافلة رئيس الحكومة، و"تقليص قيمة المؤسسات الديمقراطية" (إضعاف جهاز القضاء مثلاً).

أريد القول إن ما قيل عن ميليه يسري بصورة أكبر أيضاً على بنيامين نتنياهو. فنتنياهو شعبوي من النوع الجديد، مثل بولسونارو وفيكتور أوربان، والذي يطور حوله عبادة شخصية، ويطمح إلى تحطيم الديمقراطية الليبرالية. والشامان الأكبر للحركة العالمية الجديدة، ومنها الكو كلوكس كلان والنازيون الجدد والمستوطنون، هو ترامب.

هل ثمة شك بأن نتنياهو يحاول الصمود إلى حين عودته؟ ترامب غاضب منه، لأنه -حسب قوله -كان من الأوائل الذين اتصلوا لتهنئة بايدن. ومثل كل أقوال ترامب، هذا هراء. لا علاقة بالوقائع، لهذا فإن علاقتهما سترمم بسرعة. وإذا صعد ميليه إلى الحكم في الأرجنتين فإن احتفالاً عالمياً سيكون مضموناً. لقد أعلن هذا عن رغبته في التهود وتكريس نفسه لتعلم التوراة. العلاقة بين اليهودية والفاشية في القرن الحادي والعشرين هي اختراع بيبي، الذي تبين أنه يروقه جداً.

ترامب ونصف الشعب الأمريكي يعيشون في واقع بديل، هو فيه المنتصر. يبدو لهم بايدن كشخص ضعيف وغير محبوب. إذا عاد ترامب، فإن إسرائيل نتنياهو ستنضم إلى الواقع البديل الذي اخترعه، الذي لا توجد فيه أزمة مناخ. وسيضطر الليبراليون الإسرائيليون إلى محو الولايات المتحدة كهدف للعيش فيها. في النهاية، الكرة الأرضية الآخذة في السخونة ستنجح في إقصاء ترامب، لكن ذلك سيكون متأخراً جداً

* * *

هآرتس: المسيحيون في حكم اليمين الإسرائيلي: نشعر بالاغتراب.. يبصقون علينا ويسخرون من عبادتنا

منعت الشرطة آلاف المؤمنين المسيحيين يوم الجمعة من الوصول إلى جبل طابور بمناسبة عيد التجلي المسيحي لأنه لم يأتِ إذن من الإطفائية بسبب مشاكل أمان في الكنائس وفي الطريق المؤدية إليها وفي الحرش الذي يحيط بها. هذه هي السنة الثانية على التوالي التي تمنع فيها الشرطة الصلاة الجماعية على الجبل لاعتبارات الأمان، لكن معظم المشاكل ليست في تحكم الكنائس، بل في مجال مسؤولية سلطة الطبيعة والحدائق، والصندوق القومي "كيرن كييمت" والوزارات الحكومية. "ثمة إحساس لدى المسيحيين أنه مسموح عمل أي شيء ضدهم"، قال لـ "هآرتس" وديع أبو نصار، مستشار رؤساء الكنائس في إسرائيل، ويتأكد هذا الإحساس في أيام هذه الحكومة. لا يقتصر على إلغاء حدث صلاة جماعية للمسيحيين، بل ومسموح البصق عليهم في شوارع القدس، وإهانتهم واحتقارهم. الحكومة غير مبالية بذلك، ما يضيف إلى إحساس الاغتراب لدى المواطنين المسيحيين.

في حزيران، شوش نشطاء اليمين المتطرف على مناسبة مسيحية في الحائط الجنوبي في القدس. فقد عربدوا وهتفوا بشعارات مضادة، شتموا، دفعوا، بصقوا وحطموا ألواحاً زجاجية. لشدة العار، كان على رأس المظاهرة نائب رئيس بلدية القدس آريه كينغ، وإلى جانبه الحاخام تسفي تاو، مؤسس حزب "نوعم" والأب الروحي لنائب الوزير آفي ماعوز. في تموز، طُلب من قس ألماني رافق وزيرة التعليم الألمانية نزع الصليب عن صدره عند مدخل المبكى؛ وفي الأشهر الأخيرة، بدأ مؤيدو الحاخام المتطرف والمدان باعتداءات جنسية، اليعيزر بارلند، يدخلون إلى دير ستيلا ماريس في حيفا وعرقلة سير حياة الرهبان. ورغم الماضي المهزوز للحاخام بارلند، تفاوض حاخام الشرطة مع مؤيديه فوافقوا على ألا يحجوا إلى الكنيسة حتى رأس السنة، وستحاول الشرطة في هذا الوقت إيجاد منطقة بديلة لهم. لكن لا يوجد ما يدعو الكنيسة أو بلدية حيفا أن تخصص لهم منطقة معينة. وكما يلاحظ أن الحكومة حتى المسيحانيين قد غيرت سياستها معهم، رغم أنهم الشركاء الاستراتيجيون لليمين الإسرائيلي، وكفت سلطة السكان عن إصدار التأشيرات لرجال الدين التابعين لهم في إسرائيل.

تأتي كل هذه الأحداث على خلفية ارتفاع حاد في عدد الاعتداءات ضد رجال الدين المسيحيين في القدس. روى راهب أرمني بأنهم بصقوا عليه عشرات المرات، وظهرت التقارير أيضاً في مجلة الفاتيكان. في بداية الشهر، أعلنت شرطة القدس بأنها ستعمل بحزم ضد ظاهرة البصق، وأفادت بأن 16 ملف تحقيق ببصق على رجال دين مسيحيين أو أعمال تنمر بحقهم، قد فتحت منذ بداية السنة.

لقد درج رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو على التباهي بحرية العبادة التي تتبعها إسرائيل في الأماكن المقدسة. أما عمليا، فالحكومة المتطرفة والفاشلة التي أقامها تفعل كل شيء كي تضيق على عمل الجاليات المسيحية وتسمح للجهات الأكثر تطرفاً وعنفاً في المجتمع الإسرائيلي المس بالسكان وبالزوار المسيحيين في إسرائيل. أما الإنفاذ فهو مثل قطرة في بحر. وستتطلب سنين حتى إصلاح الضرر الدبلوماسي

* * *

هآرتس: أمن إسرائيل ينهار تحت ضربات حكومتها

بقلم اساف اوريون

ترجمة: مركز الناطور للدراسات والابحاث

قبل 17 عاماً انتهت حرب لبنان الثانية. أشارت لجنة فينوغراد، التي تشكلت في أعقابها، إلى فجوات كبيرة في مسار اتخاذ القرارات الذي أدى إلى الحرب، بالإضافة إلى فجوات كبيرة في كفاءة الجيش، وفهم جزئي فقط داخل الحكومة لإسقاطات قراراتها والخطوات التي قامت بها.

قبل بضعة أسابيع، حضر رئيس قسم العمليات في الجيش ورئيس قسم الاستخبارات إلى الكنيست، بتوجيه من وزير الدفاع، بهدف عرض صورة المستجدات على أعضاء "الكابينيت"، بعد محاولتهما الوصول إلى أبواب الوزراء، من دون أن يحققا نجاحاً كبيراً. وبحكم مسؤوليتهما، كانت الصورة التي أرادا عرضها تتضمن تقديراتهما لوضع العدو ووضع قواتنا.

وبحسب مصادر إعلامية، فإن رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية حذّر رئيس الحكومة، مؤخراً، من تآكل كبير في الردع الأساسي، وأن إيران و"حزب الله" يريان فرصة تاريخية لتغيير الميزان الاستراتيجي في المنطقة بسبب الأزمة في إسرائيل. أما فيما يتعلق بكل ما يخص وضع الجيش، فإن رئيس هيئة الأركان التزم أن يطرح أمام المستوى السياسي "صورة حقيقية للكفاءة، من دون تغيير أي فاصلة"، بما معناه معطيات محدثة بشأن حجم الذين أوقفوا تطوعهم فعلاً، وتأثير ذلك في الكفاءة.

وانطلاقاً من معرفتنا بمدى التزام هيئة الأركان، يمكن الافتراض أن ما تم عرضه لم يكن فقط معطيات استخباراتية وعملانية، إنما أيضاً احتمالات الضرر الذي سيلحق بالجيش بسبب التشريعات القضائية، وهو ضرر واسع أكثر بكثير من عدد الذين أوقفوا تطوعهم حتى الآن.

وفي مذكرة تعود إلى تاريخ 23 تموز حذر قائد هيئة الأركان من أنه "إذا لم نكن جيشاً قوياً ومتماسكاً، وإن لم يخدم في الجيش أفضل العناصر، لن نستطيع البقاء كدولة في المنطقة". بكلمات أُخرى، يحذر رئيس هيئة الأركان من احتمال تهديد وجودي. ومؤخراً، نشر الناطق الرسمي باسم الجيش أقوال قائد سلاح الجو بشأن الضرر العميق الذي يلحق بكفاءة السلاح الذي لن يعود إلى ما كان عليه.

وعلى الرغم من خطورة ما يحدث، فإن رئيس الحكومة لم يقبل سماع عرض رئيس هيئة الأركان إلا بعد التصويت على تقليص "حجة المعقولية"، وحتى أن الحكومة لم تجتمع من أجل ذلك إلا بعد أسبوع من التصويت. حتى أن مطالبة أعضاء الكنيست بعقد جلسة طارئة للجنة الخارجية والأمن رُفضت أيضاً، ولم يحصل هؤلاء على المستجدات سوى في الأسبوع الماضي في مكاتب وزارة الدفاع، من دون طرح أي معطيات. ومؤخراً، اجتمع رئيس الحكومة بوزير الدفاع وقيادات الجيش، وقام بتوبيخهم بسبب ما يُنشر في الإعلام، ووجّه أوامره لهم بالحفاظ على كفاءة الجيش. "الكابينيت" وحكومة إسرائيل لم يعقدا أي جلسة حتى الآن لطرح المعطيات بشأن كفاءة الجيش.

بحسب قانون أساس: يخضع الجيش لمسؤولية الحكومة، والوزير المسؤول عنه هو وزير الدفاع. عندما تتهرب حكومة إسرائيل من الأخبار وترفض سماع كبار المسؤولين في هيئة الأركان العامة للجيش، فإنها لا تقوم بوظيفتها، ولا تتحمل مسؤوليتها عن أمن إسرائيل. وعندما تحذو لجنة الأمن والخارجية حذو الحكومة وتمتنع من القيام بمسؤوليتها بمراقبة عمل الحكومة وقراراتها، فإنها تتخلى عن مسؤوليتها ولا "تنام خلال الحراسة" فقط، كما اعترف رئيس اللجنة، عضو الكنيست

يولي إدلشتاين. وليس اعتباطاً أن جرى الحديث عن أن قيادات الأجهزة الأمنية توثق جميع تحذيراتها، كما لو كانت تتحضر للجنة تحقيق في المستقبل بشأن الموضوع.

مداولات الحكومة ولجنة الأمن والخارجية فيما يتعلق بوضع الجيش بسبب التشريعات جرت فقط بعد أن بات التشريع حقيقة كاملة. هذا شبيه بعقد اجتماع بعد الخروج إلى حرب اتخذ قرار خوضها من دون أن يتم عرض إسقاطاتها. وجرى استكمال التشريع، هذا ما قالته الحكومة، وذلك لأنه لا يمكن القبول بأن تفرض مجموعة من الضباط ما تريده على الحكومة بصورة تبدو كأنها انقلاب عسكري.

وضعنا نتنياهو أمام اختيار كاذب "من دون بعض أسراب الطيران، أو من دون الحكومة". هذا تأطير كاذب وتعسفي، كباش أيدٍ ولعبة نتيجتها صفر، وهو يتجاهل البدائل التي كانت أمامه، سواء في ما يتعلق بتوقيت التشريع، أو مضمون التشريعات. هذا الموقف من رئيس الحكومة محصور بالمدى القصير، ويقزّم إسقاطات هذا المسار التشريعي، ويتجاهل التهديد الوجودي الذي ينطوي عليه بالنسبة إلى الجيش وإلى دولة إسرائيل.

يعتمد الجيش بالأساس على الانضباط، الذي يضمن وجوده وفاعليته. لذلك، من السهل على داعمي المسار التشريعي التعامل مع مَن أوقفوا تطوعهم على أنهم رافضون للخدمة العسكرية، وحتى المطالبة بإلقائهم في السجن ومطالبة الجيش بالتعامل معهم بيد من حديد. إلا إن الأعمق من الانضباط هو الالتزام الداخلي والإرادة الحرة، النابعة بالأساس من الإيمان بعدالة الطريق وخدمة الهدف الأعلى، والقيم الأساسية المشتركة والقيادة اللائقة. المنتقدون للذين يتنازلون بألم عن امتيازهم الكبير بالتطوع، يتجاهلون الأهمية الكبيرة جداً للقرار الحر إزاء كل ما يخص الخدمة العسكرية: التجنيد، والتطوع في الوحدات القتالية، والبقاء في مسار الضباط، وكل توقيع لاستمارة التطوع في الخدمة النظامية، وفي خدمة الاحتياط. وعندما عاش جزء كبير جداً من الجمهور في إسرائيل التشريع كأنه ضحية عملية دهس واسعة النطاق، فإن المسؤولية بالأساس تقع على الحكومة والمشرّع. وتجاهُل مقدسات الجمهور الواسع اليوم يفتح الباب على إسقاطات بعيدة المدى في مقابل فئات أُخرى، وهو كارثة على المجتمع والجيش ودولة إسرائيل برمتها.

هاجم ابن رئيس الحكومة رئيس هيئة الأركان العليا، وكان رد والده ضعيفاً. أعضاء الحكومة يزيدون في حدة الانقسامات في الجيش، ويعززون الفجوات بين المكونات المختلفة في الجيش، بحسب الفئات التي يتضامنون معها. إذ في الوقت الذي تتغير فيه البيئة الاستراتيجية الإسرائيلية بصورة مستمرة، على الجيش أن يحافظ على أفضل أفراده وعلى تماسُكه أكثر من أي وقت مضى، بينما تقوم حكومة إسرائيل بزعزعته وتفكيكه بشكل فعال. حكومة إسرائيل فضلت، بوضوح، الاستمرار في التشريعات القضائية الهدّامة حتى لو كان الثمن ضرراً واضحاً على الجيش وإسقاطات كبيرة على أمن إسرائيل. وهذا كله باسم المسار التشريعي الذي تقول عنه إنه غير مهم، في الوقت الذي تتصرف وكأنه ضروري جداً. عندما يضاف قانون التجنيد إلى هذا المسار التشريعي، فستصل الأزمة أيضاً إلى الجيش الإلزامي. حزام أمن إسرائيل القومي ينهار تحت ضربات الحكومة. ومعارضة التشريع القضائي ليست موجهة ضد الحكومة أو سياساتها، إنما ضد خطتها الواضحة لتغيير نظام الحكم في إسرائيل، مع كل المخاطر الكامنة فيها على أمن إسرائيل وحرية مواطنيها. ورئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، هو

المسؤول المباشر عن أن المجلس الوزاري المصغر الأمني – السياسي، والهيئة العامة للحكومة لم يجتمعا لسماع عرض الجيش بشأن المخاطر على إسرائيل ووضع الجيش.

فهو مَن منع اجتماع لجنة الخارجية والأمن قبل التصويت كي يضمن أن المعطيات والتقديرات الخطِرة لا تخرج إلى العلن، ولا تؤثر في مسار التصويت الائتلافي.

وهو مَن وبخ قيادات الجيش بسبب تحذيراتهم عن الوضع. لا يدور الحديث عن طريقة عمل جديدة؛ لأن نتنياهو يجمع الحكومة والكابينيت بوتيرة قليلة منذ سنوات. هذا ما قام به خلال فترة "كورونا"، وأيضاً هذا العام قبل حملة "بزوغ الفجر" في غزة و"بيت وحديقة" في جنين.

وللتذكير، في نهاية آذار رفض رئيس الحكومة طلب وزير الدفاع عرض صورة الوضع أمام "الكابينيت"، وأقاله بعد أن صرّح علناً بالخطر الموجود أمامنا. حتى ولو كان ممكناً تبرير ذلك بادعاءات بيروقراطية، أو برغبة في منع تسريبات أعضاء الكابينيت غير المسؤولين الذين تم تعيينهم على يد رئيس الحكومة ذاته، فالحديث يدور عن استئصال مسؤولية الحكومة عن الجيش، استناداً إلى قانون أساس، وتحييد مسؤولية الكنيست بمراقبة الحكومة.

وبكلمات أُخرى – الحديث يدور عن استمرار التغيير الفعلي في نظام الحكم في إسرائيل، وذلك عبر تركيز كافة السلطات والقوة بيد رئيس السلطة التنفيذية ومجموعة ممن يكنّون الولاء له، وإضعاف السلطات الثلاث معاً. وبسبب التهديدات الأمنية الآخذة بالتصاعد من الخارج والأضرار الكبيرة على الجيش والاقتصاد والأمن والعلاقات الخارجية، وبسبب السلوك غير المسؤول للقيادة، يتضح حجم التهديد الحقيقي لإسرائيل المتمثل في نظام نتنياهو الحالي، والنظام الذي يجري التحضير له. ومئات آلاف المتظاهرين المصممين منذ بداية العام، وأغلبية الجمهور الذي يمثلونه، لا يعارضون الحكومة، إنهم يعارضون سلطة نتنياهو، وهم مؤمنون بحريتهم وإسرائيل عزيزة على قلوبهم.

* * *

هآرتس: نتنياهو يفضل مخطط مئير كهانا

بقلم ايريس ليعال

في ظهيرة الخميس، حيث كانت الحرارة في الذروة وكان معظم الجمهور أنهى احتياطي مناعته النفسية، ولدت "خطة كهانا."

عضو الكنيست، متان كهانا (المعسكر الرسمي)، حزب المعارضة الذي حسب الاستطلاعات يهدد "الليكود"، قرر إنقاذ دولة إسرائيل من الأزمة، وهذه هي خطته: "نتنياهو رئيس حكومة لسنتين. حكومة تعتمد على الليكود والمعسكر الرسمي ويوجد مستقبل، مع كل من يوافق على الخطوط الرئيسة لروح وثيقة الاستقلال. بعد سنتين ستكون هناك انتخابات. وسيستقيل نتنياهو ويذهب إلى البيت بكرامة." هيا نتوقف عند السطر الأخير فيها: الاستقالة بكرامة والذهاب إلى البيت يعني إلغاء الإجراء الجنائي.

ليس فقط أن الخطة مرفوضة من أساسها، بل هي أيضاً غير ديمقراطية. حتى كهانا نفسه يوضح في الواقع أن هذه الخطة لا توجد لها أي فرصة. "بأسف عميق"، هو يلخص خطته. "أعترف أنني لم أجد شخصاً واحداً يفهم في السياسة ويعتقد أن هذا السيناريو سيحدث الآن". هل كهانا ربما يخفي بالتحديد أن هناك شخصاً واحداً كهذا؟

مؤخراً نشر شلومو فلبر، الشاهد الملكي في محاكمة نتنياهو وصاحب شركة الاستطلاعات "دايركت بولس" التي عملت في خدمة "الليكود" في الانتخابات الأخيرة، استطلاعاً بحسبه إذا تأسس حزب يميني ليبرالي فإنه سيفوز بسبعة مقاعد في الانتخابات. أيضاً هناك أمر آخر حدث مؤخراً. فقبل يومين على نشر الخطة التقى فلبر وكهانا على طاولة في زاوية خلف أوراق الأصص – اللقاء الذي وثق ونشر وتسبب بعدم رضاهما. لماذا أنشغل بهذه الأمور التافهة؟ لأننا إذا فحصنا ذلك جيداً وربطنا عدة نقاط فسيتولد الانطباع لدينا بأن نفس كهانا تتوق، وهو عميل خاص غير ناجح في الساحة السياسية مثل شبيهه يوعز هندل الذي تحدث هو أيضاً كثيراً عن حكومة الوحدة، إلى حزب خاص به. فلبر دائما يخدم سيده. وكما يبدو هو يريد أن يهندس سبعة مقاعد تؤخذ من المعسكر الرسمي وتنتقل إلى نتنياهو.

ها قد وصلنا إلى النقطة الرئيسة: خطة كهانا هي خطة استهدفت المس بحزبه. هو يعرف جيداً أنه لا توجد إمكانية لتحقيق هذه الخطة لأن نتنياهو تبنى خطة كهانا آخر؛ مائير كهانا. وهذه الحكومة بالضبط هي ما يريده نتنياهو ويحتاجه. انظروا أي عمل جميل قام به من أجله إيتمار بن غفير.

الشرطة، وضمن ذلك المرشح الرائد لاستبدال المفتش العام، هي الجسم الوحيد في منظومة الأمن الذي لم يتعهد للامتثال للقانون في وقت أزمة دستورية. إلى وزير الدفاع يوآف غالنت سبق ووصل نتنياهو. الآن هو يحاول أن يصحح رئيس الأركان، وبعد ذلك الطريق إلى تفكيك جهاز القضاء ستكون ممهدة. وفي كل هذه الفوضى لم تنجح المعارضة في جذب عضو واحد من الائتلاف. أحد ما ينسحب أو يرفض التصويت على التشريع أحادي الجانب، لكن كهاناً أصبح عميلاً. متى سيبدأ مصوتو المعسكر الديمقراطي – الليبرالي بالفهم أن الأحزاب المشكلة من أصحاب مواقف متناقضة ليست أحزاباً متنوعة؟ وهي تضمن أن القيمة الوحيدة التي حولها سيتجمعون هي الانتهازية، انظر إلى وضع حزب "يمينا" أو حزب العمل أو أورلي ليفي أبكاسيس. وفي "يوجد مستقبل" يمتثلون أكثر للزعيم، لكن هذا حزب غير شمولي، مشوش، وينقصه عمود فقري أيديولوجي. مثال من الفترة الأخيرة هو دعمه لشخص مثلي واضح كي يكون رئيس بلدية حولون: بيد واحدة يعلق لبيد علم الفخار على مبنى وزارة الخارجية وباليد الأخرى يدفع مهرجاً من اليمين لينقض على متحولة جنسياً. بعد الضجة في الشبكات الاجتماعية سحب الحزب دعمه له، لكن يا للخجل. نتنياهو، الذي يحب أعداؤه القول عنه إنه ضعيف، مشوش، وقابل للضغط عليه، لا يراهم من مسافة متر. هو يعرف أنه سيقوم بتحطيمهم قبل أن يحولوا آفي ديختر واحداً إلى جانبهم. وفي كل يوم يمر هو يفوز عليهم بخطوة أخرى ويعمق سيطرته على دفة الحكم.

كنت أريد أن أنهي حديثي بهذه الحكمة: لا تصوتوا في أي يوم لأحزاب وسط عشوائية لها رؤساء لا يتحلون بالحكمة. ولكن يبدو أن الوقت اصبح متأخراً جداً.

* * *

هآرتس: جبل الهيكل ينتظر بن سلمان

بقلم تسفي برئيل

من بين التلميحات والإشارات والانبعاثات اللفظية والتفسيرات التي أنتجها خيار التطبيع بين إسرائيل والسعودية في الأسابيع الأخيرة ، هناك بيان صريح واحد مفقود: السعودية لم تقل كلمتها بوضوح بعد. هل ينوي محمد بن سلمان تطبيع علاقات مملكته مع إسرائيل ، وما هي الشروط التي يضعها للتطبيع وما هو الجدول الزمني المعني. إلى جانب التقديرات الإسرائيلية التي تنفث الهواء الساخن ، تم حتى الآن سماع عدة تقديرات أمريكية ، وليست كلها متفائلة ، وبعضها يرى أن التطبيع ممكن في إطار زمني من تسعة إلى اثني عشر شهرًا (دون توضيح سبب ذلك). هو بالضبط في هذه الفترة الزمنية أن التطبيع قد حان.(

في حزيران، بعد زيارته للرياض، نشر وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن، أن "مسار التطبيع معقد ولكنه محتمل"، وفي هذه المناسبة أيضاً، ربط العنف في "المناطق" [الضفة الغربية] مع احتمالية التوصل إلى تطبيع، وطلب من نتنياهو "خفض ألسنة اللهب". هل هذا هو موقف بلينكن أم أن بن سلمان هو الذي كتب ورقة الرسائل لإسرائيل؟ وهنا لا توضح السعودية ولا تفصل ما الذي سيرضيها. يمكن التخمين بأن تكرار التصريح "التاريخي" الذي أعلنه نتنياهو قبل إقامة العلاقات مع الإمارات بأن "إسرائيل تلتزم بعدم ضم المناطق"، ستعتبره السعودية بضاعة مستعملة أعطيت لزبون عربي سابق هو أبو ظبي، وأن من يريد قطف الثمرة الأهم – السلام مع الرياض –عليه أن يدفع بالعملة الصعبة أكثر.

بالمناسبة، ليس من النافل التذكير برد الرئيس الأمريكي السابق ترامب، عراب اتفاقات إبراهيم، على تعهد نتنياهو لأبو ظبي بأن ضم مناطق "يهودا والسامرة" سيختفي من الأجندة: "لا أن يختفي من الأجندة – هم وافقوا على عدم فعل ذلك. القصد أكثر من أنه سيختفي من الأجندة، لأنهم وافقوا على عدم فعل ذلك، وأعتقد أن هذا مهم، هذا تنازل كبير من ناحية إسرائيل، وأعتقد أنه تنازل حكيم من قبل إسرائيل".

كم كانت مشوشة ومشجعة وواعدة هذه الأقوال، إلى أن قام السفير الأمريكي في إسرائيل، دافيد فريدمان، بتنظيمها وأوضح بأنه غير واثق في ما يتعلق بقطعية هذا التعهد. عندما سئل عن الفترة الزمنية لتعهد إسرائيل الذي سيكون فيها ساري المفعول، أجاب: "موضوع فرض السيادة لن يختفي عن جدول الأعمال، والتعليق مؤقت... قررنا إعطاء السلام كل الفرص المحتملة. لا يمكنني التحدث عن المستقبل. اخترنا بحرص تسمية ذلك بتعليق فرض السيادة". التعليق أو الاختفاء من جدول الأعمال؟ أياً منهما سنصدق؟ هذه هي الفروقات الدقيقة التي تريد إسرائيل الآن تسويقها لأحد أعظم المتلاعبين في الشرق الأوسط.

بن سلمان يعرف نتنياهو جيداً؛ فقد حصل على تقارير محدثة ومفصلة عنه، سواء من قادة كبار في أمريكا أو من محمد بن زايد حاكم الإمارات – قبل تعمق الشرخ بين هذين الزعيمين الأخوين. وبنية هذا التنظيم المسمى حكومة إسرائيل ليست غريبة على بن سلمان، وهو يعرف أن أي اقتراح إسرائيلي حول القضية الفلسطينية ستكون أهميته بوزن الورقة التي سيكتب عليها. وكذلك، لا يمكن لولي العهد السعودي أن يثق بالرئيس الأمريكي جو بايدن. فلم يستطع بايدن حتى الآن وقف

ولو بؤرة استيطانية غير قانونية واحدة، أو وقف جرائم الزعران الإسرائيليين في "المناطق" [الضفة الغربية] أو إملاء قواعد لعب إقليمية على إسرائيل، خاصة أمام الفلسطينيين. مع ذلك، ربما هناك مقابل واحد ملموس يمكن لبن سلمان تحقيقه.

"لنفترض أن بن سلمان يريد بالفعل تحقيق إنجاز حقيقي للفلسطينيين مقابل التطبيع مع إسرائيل، ولنفترض أن إسرائيل في توقها للتطبيع مع السعودية ستوافق على صياغة وثيقة تفاهمات تعرض مواصفات مستقبلية للوضع السياسي والاقتصادي للفلسطينيين، ممن سيحصل بن سلمان على ضمانات إيفاء إسرائيل بالتزاماتها، وكيف يضمن ألا تبقى في يده وعود إسرائيلية باطلة بعد أن سلم البضاعة في اليوم التالي لتوقيع اتفاق التطبيع؟ هذا سؤال طرحه مراسل أردني أراد التذكير في حديث مع "هآرتس" ببعض الوعود التي وعدت بها إسرائيل الأردن حول قضية الحرم، وكيف أن البلاط الملكي يستيقظ بذعر يومي من افتعال بن غفير حيلة أخرى تجعل الملك شخصاً ضعيفاً. لكن خوف الأردنيين العميق ليس فقط من تدهور العنف في الضفة الغربية. تطبيع إسرائيل مع السعودية ربما يقصي قدم الملك عن الحرم ويعطي لبن سلمان مكانة مفضلة فيه، خلافاً لما نصت عليه اتفاقات السلام مع الأردن. لم يخف بن سلمان تطلعه في أن يكون المسؤول عن جميع الأماكن المقدسة. وعلى هذه الخلفية، تطور توتر شديد بينه وبين الملك الأردني. تعيين قنصل سعودي في الأردن ليقوم بمهمة القنصل الجديد في القدس هز عمان بدرجة لا تقل عن علامات الاستفهام التي أثارها هذا الأمر في القدس. هل هذا هو الثمن الذي يطالب به بن سلمان؟ هل تنوي إسرائيل أن تدفع بالعملة الأردنية مقابل التطبيع مع السعودية؟

* * *

هآرتس: لم تعد إسرائيل تتجاهل القدس الشرقية لكنها ما زالت تتجنب الأسئلة المهمة

بقلم نير حسون

الخطة الخماسية التي صودق عليها أمس الأحد، تشكل خطوة أخرى في التغيير الذي يمر به المجتمع الإسرائيلي والسلطات الإسرائيلية في ما يتعلق بشرقي القدس. في النهاية، هذا التغيير هو أحد العمليات الدراماتيكية التي تحدث في دولة إسرائيل.

منذ البداية، منذ العام 1967، كان من الواضح للجميع، إسرائيليين وفلسطينيين، أن القدس موحدة فقط بشعارات تطلق من على منصات الاحتفالات في يوم القدس. أما في أيام العام الأخرى، فالمدينة مقسمة. بقي شرقي القدس مدينة منفصلة تقريباً، وكأنه لم يكن هناك ضم – مع منظومة مواصلات عامة، وشبكة كهرباء، ومنهاج تعليمي ومركز تجاري منفصلة تماماً. السلطات الإسرائيلية لم تهتم بما يحدث في الأحياء العربية، ولم تعتبر نفسها ملزمة بتوفير الخدمات لها. والأهم من ذلك أن الفلسطينيين واليهود في القدس لم يعتبروا أنفسهم جيراناً في المدينة نفسها. الشباب العرب تعلموا المنهاج الأردني، وبعد ذلك منهاج السلطة، وقد سجلوا في جامعات الضفة الغربية وتزوجوا بنساء ورجال من الخليل، وكسبوا الرزق في السلطة أو بصعوبة لدى يهود المدينة. عاشوا بصورة موازية لأبناء جيلهم في غربي المدينة كخطين متوازيين لم يلتقيا يوماً ما.

هذا الفصل نبع من رؤية مشتركة للطرفين "المؤقتية الدائمة": ردد الإسرائيليون شعارات بشأن وحدة المدينة وأبديتها، لكنهم لم يؤمنوا بذلك. لهذا لم يروا حاجة للاستثمار في شرقي المدينة. لم يخطر ببال الفلسطينيين أن الاحتلال سيستمر، ولم يروا ضرورة في بذل جهود للاندماج في المجتمع الإسرائيلي: تعلم اللغة العبرية أو التسجيل في الجامعة العبرية.

بدأ التغيير عند إقامة جدار الفصل قبل عشرين سنة تقريباً. أقيم فوق الجدار المادي جدار فصل قانوني على شكل تعديل قانون الجنسية الذي يمنع لم شمل العائلات بين المقدسيين وسكان الضفة. الجدار فصل المدينة بالقوة عن الجهة الداخلية للضفة الغربية، ودفع مئات آلاف الفلسطينيين المقدسيين نحو الغرب، إلى أحضان المجتمع الإسرائيلي. طلاب وآباء بدأوا يطالبون بدراسة "البغروت"، وبدأ الطلاب في الاهتمام بالتسجيل في الكليات الإسرائيلية، وامتلأت أماكن العمل في غربي المدينة بالشباب الفلسطينيين الذين لديهم مؤهلات وطموحات. الخطوط المتوازية بدأت في الالتقاء.

نقطة الانعطافة في هذه العملية كانت في 2014. في آذار من ذلك العام، انهارت محادثات السلام بين الطرفين بصورة نهائية. ومنذ تلك اللحظة، وجد المتفائلون جداً في أوساط الفلسطينيين صعوبة في تخيل أفق سياسي تتحول فيه القدس إلى عاصمة فلسطين. حتى الموظفون الإسرائيليون المتهكمين جداً بدأوا يدركون أن شرقي القدس، الذي تشبه مساحته مساحة تل أبيب، هو هنا كي يبقى. بعد ثلاثة أشهر، عقب قتل الفتى محمد أبو خضير، هب السكان في شرقي القدس إلى ما يشبه انتفاضة مصغرة، كنوع من إعلان الاستقلال كتجمع سياسي جديد، شبه منفصل عن الضفة الغربية.

العنف الذي اندلع دفع الموظفين الإسرائيليين إلى التفكير بطريقة مختلفة عن شرقي المدينة. جاءت هذه الرؤية من مكان غير متوقع – خريجو "الشاباك" الذين عرفوا أنه لا يمكن مواصلة إدارة مدينة بواسطة القوة، وخريجو جمعية "العاد" الذين تطلعوا لتعزيز السيادة، ورجال قسم الميزانيات في وزارة المالية الذين عرفوا أنه لا مستقبل لاقتصاد القدس بدون الفلسطينيين. في 2018، في ظل رئيس البلدية نير بركات، ووزير شؤون القدس زئيف الكين، حان الوقت وصادقت الحكومة على الخطة الخماسية الأولى – 2.1 مليار شيكل لشرقي القدس، وهو الاستثمار الأكبر في شرقي القدس منذ 1967.

الأموال التي بدأت تتدفق غيرت الطريقة التي كانت تنظر بها وزارت الحكومة والسلطات لشرقي القدس؛ فلم تعد ساحة خلفية مهملة، بل مكان يجب التعامل معه ومع سكانه. الخطة سرعت أسرلة جهاز التعليم، وأدت إلى تدريب مهني للعمال وشجعت آلاف الفلسطينيين الآخرين على الدخول إلى المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية، وحسنت البنى التحتية والوضع الصحي في الأحياء العربية. التغييرات الإيجابية رافقتها جهود واضحة للتملص من المواضيع الصعبة والحساسة في منظومة العلاقات بين الإسرائيليين والفلسطينيين في القدس: النقص في السكن، الأعمال الشرطية الزائدة وعنف الشرطة؛ ومشكلات الأحياء التي تقع وراء الجدار والتي يعيش فيها في ظروف غير إنسانية أكثر من 100 ألف شخص. وأكثر من ذلك، فالخطة لم تمس المسألة الأهم من بينها جميعها: كيف يعقل أن كثيرين من سكان المدينة ليسوا من مواطني الدولة وكيف ترى الدولة مستقبلهم؟

الخطة الخماسية الأولى ستنتهي في كانون الأول القادم. الخطة التي صودق عليها أمس أعدت في وزارة شؤون القدس طوال سنة، وكان من شأنها أن تحصل على المصادقة في يوم القدس في أيار. ولكن وزير المالية سموتريتش قرر وقفها في اللحظة الأخيرة، خلافاً لموقف جميع الجهات المهنية – من البلدية وحتى "الشاباك" – بذريعة أن بند تشجيع التعليم العالي يناقض مصلحة إسرائيل.

في الأشهر الأخيرة، بذلت معظم الجهات الجهود لإقناع سموتريتش في النزول عن الشجرة، ولكنه صمم على موقفه. في نهاية المطاف، صودق على الخطة بدون هذا البند. لقد استبدل بالبند الغامض وهو "تشغيل بإنتاجية عالية". يؤمن المهنيون بأنهم سينجحون في مواصلة تشغيل المدارس التأهيلية ما قبل الدراسة الأكاديمية. بقيت البنود الأخرى على حالها، وحتى توسعت لتشمل مجالات أخرى؛ البارز منها هو وضع هدف المصادقة على 2000 وحدة سكنية جديدة للعرب في شرقي القدس في كل سنة. الخطة لا تفصّل كيف سيتم تحقيق هذا الهدف، ومن الآن يمكن الافتراض بأن سلطات التخطيط في المدينة ستجد صعوبة كبيرة في تحقيق هذا الهدف. إلى جانب ذلك، الخطة واسعة جداً وتتناول عدة مواضيع وبأموال سخية نسبياً للسنوات الخمس القادمة. 800 مليون شيكل ستخصص للتعليم، 350 مليون للبنى التحتية، 40 مليون للمواصلات العامة، 100 مليون للمباني العامة و120 مليون للرفاه.

رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو والوزراء ورئيس البلدية موشيه ليون، اهتموا بإحاطة هذه المصادقة بالحديث عن السيادة والوحدة. والوزير ايتمار بن غفير اهتم بوضع ميزانية كبيرة لإضافة رجال شرطة ومراكز شرطة في شرقي القدس. ومثلما في الخطة السابقة، فإن بند تسجيل الأراضي في الخطة قد يساعد جمعيات المستوطنين بالذات. بند الصحة ما زال لا يطالب صناديق المرضى بالكف عن الأسلوب المرفوض الذي يتمثل بتشغيل عيادات من قبل مقاولين من الباطن، وفي بند التعليم هناك تأكيد على تضمين الإسرائيليات في التعليم بدلاً من تحسين الوضع الشامل. ولكن الحديث يدور بالإجمال عن بشرى مهمة وجيدة لكل سكان شرقي القدس، المنافسة في الواقع سهلة، لكن ربما هو القرار الأفضل الذي اتخذته هذه الحكومة منذ تشغيلها.

الخطة الخماسية تنضم للعمليات التي تنمو من أسفل إلى أعلى وتغير القدس. إسرائيليون وفلسطينيون يلتقون اليوم في العاصمة بنفس المستوى، في الجامعات، في أماكن العمل، في السوبرماركت وفي القطار الخفيف. خلافاً لآمال اليمينيين، العملية لا تؤدي إلى إبعاد سكان شرقي القدس عن أخوتهم في الضفة والقطاع، أو إضعاف هويتهم الذاتية كفلسطينيين. ومثلما حدث مع عرب 1948 الواقع يعيش بجانب الصراع – كلما كان الشخص إسرائيلياً أكثر في الحياة اليومية سيكون أكثر فلسطينية في رؤية هويته الذاتية. فالخطة والميزانيات قد تحسن الوضع وتقلص الفجوات قليلاً، ولكنها لا تحل أي مشكلة حقيقية، على الأقل ما دام الإسرائيليون لا يواجهون الأسئلة الصعبة بخصوص مستقبل القدس.

المصادقة على الخطة في الحكومة وعملية الأسرلة تحول المدينة إلى مكان أكثر مساواة بقليل وأكثر تعقيدًا، الذي لم يعد يناسب حلولاً بسيطة لإعادة التقسيم. ولكن في موازاة ذلك، هذه العمليات تؤكد أيضاً السخافة الكامنة في أساس المدينة الموحدة: مدينة ليست عاصمة إلا لـ 60 في المئة فقط من سكانها يحق لهم التصويت للكنيست. الخطة الجديدة تدمر سقالة أخرى في مبنى المؤقتية الدائمة الذي أقيم في 1967 وتقربنا من مواجهة الأسئلة المهمة مثل: هل تتخيل إسرائيل عاصمتها بأنها مدينة مساواتية حقاً، عاصمة لشعبين، أو كمدينة نصف سكانها ملزمون باستثمار المزيد من القوة والموارد لقمع النصف الثاني.

* * *

معهد أبحاث الأمن القومي: الساحة الفلسطينية.. أوضاع تتغير

ترجمة: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

المشكلة الإستراتيجية – دائرة صراع بلا مخرج...

منذ ما يقرب من عقد ونصف كان الهدف الاستراتيجي "الإسرائيلي" في ساحة الصراع مع الفلسطينيين هو كسب الوقت، ليس لأي هدف، فقط لتثبيت تهدئة أمنية لأطول فترة ممكنة، من الناحية العملية، يتعلق الأمر بإدارة الصراع دون أي محاولة للسعي للتوصل إلى تسوية، وهناك من يتمسك بالفكرة المعروفة بـ"تقليص الصراع"، وهي وسيلة لكسب الوقت وتأجيل قرارات ثقيلة، ومحورها رفع "العبء" الفلسطيني عن كيان العدو، ومع ذلك، فإن الوقت عامل حاسم في الانجراف البطيء ولكن الحقيقي نحو واقع "دولة واحدة" بين البحر الأبيض المتوسط ونهر الأردن.

اتسم العام الماضي بتحجم قيادات الجانبين عن اتخاذ قرارات أساسية ذات صلة بالترويج لـ"تسوية"، ما يخلق مأزقاً سياسياً وخلفية لتصعيد "العنف والهجمات"، المأزق هو نتيجة الأحداث والتطورات على مر السنين، وأهمها الفشل المتكرر في تشكيل اتفاق على "تسوية" دائمة، انقسام في المعسكر الفلسطيني بين فتح وحماس، وغرس الرواية في الكيان حول عدم وجود "شريك تسوية" من الجانب الفلسطيني، إلى جانب الضعف المتزايد في قدرة السلطة الفلسطينية على السيطرة على أراضيها؛ وموجات العمليات.

كل هذا دفع "جمهور العدو الإسرائيلي"، وكذلك مستوى صناع القرار لديه، إلى فقدان الثقة في القدرة على الدفع باتفاق شامل للصراع "بروح فكرة الدولتين"، ومع ذلك، فإن عدم إحراز تقدم نحو التسوية وانشغال الطرفين في إدارة الصراع يعمق التشابك بين طبقتي السكان وتعقيد الساحة، لدرجة أنه من غير الممكن في المستقبل تصميم واقع كيانين سياسيين يهودي وفلسطيني يكونان متميزين ومنفصلين سياسياً وجغرافياً وديمغرافياً، وهذا يعني تهديدًا لصورة كيان العدو كـ"دولة يهودية وديمقراطية وآمنة ومزدهرة."

الاتجاهات الرائدة في عام 2023..

اشتداد موجة العمليات: تميز العام الماضي بموجة متصاعدة من عمليات المقاومة، خاصة في الضفة الغربية، والتي تسببت في سقوط أكبر عدد من القتلى في السنوات العشر الماضية، فجيش العدو اعترف بأكثر من 300 عملية في عام 2022 (حتى نهاية تشرين الأول) – ثلاثة أضعاف ما حدث في العام الماضي، فالتحدي الرئيسي اليوم هو التهديد الأمني المتزايد في شمال الضفة الغربية، والذي يهدد بالانتشار إلى القدس ومناطق أخرى، في الضفة الغربية خلال عام 2023، قُتل 31 إسرائيليًا وقتل ما يقرب من 154 فلسطينيًا في اشتباكات مع قوات "الجيش الإسرائيلي"، و وزعمت قوات العدو إحباط 330 عملية إطلاق نار؛ و 54 عملية طعن؛ ونحو 30 محاولة لوضع عبوات ناسفة (فقط في القدس لم يتم إحباط الهجوم بالعبوات).

تنبع موجة العمليات من تفكك السلطة وفقدانها للشرعية في أوساط الجمهور الفلسطيني والأمل في إنهاء الاحتلال، ويقود هذه الموجة شبان فلسطينيون يتسللون إلى الفراغ الحكومي، بالإضافة إلى ذلك، هناك تهاون وعجز وانعدام الدافع لمنع العمليات من جانب الأجهزة الأمنية (بسبب صورتها كمتعاونة مع جيش العدو في نظر الجمهور الفلسطيني)، وتوافر الأسلحة التي مصدرها من سرقة أسلحة من "إسرائيل" وتزايد التهريب من الأردن؛ وكذلك تمجيد الشهداء والمقاومة في المجتمع الفلسطيني، وأدى

العدوان من قبل المنظومة الأمنية في إطار عملية "كاسر الأمواج"، خاصة في شمال الضفة الغربية، إلى زيادة الاحتكاك وعدد الاشتباكات مع الشبان الفلسطينيين المسلحين، وتعزيز ديناميكيات التصعيد، حتى الآن، لم يتسع النزاع إلى انتفاضة شعبية شاملة.

توجد الساحة الفلسطينية في اليوم في عهد "اليوم التالي لعباس"، والصراعات الداخلية على الخلافة تغذي ديناميات التصعيد لأن الصعوبات التي تواجهها السلطة الفلسطينية في فرض النظام والحكم، والتي تنعكس في الإحجام عن تحمل المسؤولية عن بؤر "الفوضى"، تدفع جيش العدو إلى القيام بعمليات مكثفة حتى بدون تعاون، وإلى زيادة الاحتكاك مع السكان الفلسطينيين.

حماس تؤسس نفسها في قطاع غزة وتكتسب قوة في الصراع للسيطرة على المعسكر الفلسطيني، وتخشى "إسرائيل" شن حملة عسكرية شاملة ضد الجناح العسكري لحركة حماس بسبب تكلفتها الباهظة في الخسائر والخوف من البقاء في قطاع غزة لفترة طويلة، وعدم قدرة ورغبة السلطة نفسها في العودة والسيطرة على المنطقة، وتستغل حماس هذا الأمر، لا سيما عدم جبي ثمن منها لتشجيعها وممارستها للمقاومة في القدس والضفة الغربية، ومواصلة ترسيخ نفسها في القطاع، وتقويض مكانة السلطة وغزو الساحة السياسة في طريق قيادة الساحة الفلسطينية بدلا من قيادة فتح.

القدس – أكثر قابلية لانفجار وفي قلبها النضال من أجل السيادة على المسجد الأقصى

تجتمع كل عوامل الصراع في القدس وهي المحرك الرئيسي للتصعيد (بما في ذلك فلسطينيو الداخل المحتل عام 1948)، فتزايد عدد اقتحامات اليهود إلى المسجد الأقصى في السنوات الأخيرة وبعضهم يقيمون الطقوس هناك سرا أو علنا، بمثابة تدنيس للمسجد الأقصى، هذه الظاهرة تحفز العديد من الجهات التي تعتبر نفسها "مدافعة عن الأقصى"، خاصة من قبل الشباب الفلسطيني من شرقي القدس، للتجنيد للدفاع عن المصالح الإسلامية في المسجد. وتسمح شرطة العدو باقتحامات المستوطنين تحت غطاء السياحية دون التنسيق مع الوقف الأردني، في انتهاك لتفاهمات الوضع الراهن – الإنجاز التاريخي مع المملكة الأردنية التي حظيت باعتراف دولي، والسياقات الدينية، وكذلك تبعات إظهار السيادة على المسجد، تجعل الأقصى أكثر احتمالا للانفجار، وأي استفزاز يمكن أن يشعل النار في المكان ويؤدي إلى التصعيد في الساحات الأخرى أيضًا.

الصراع يعود إلى الساحة الدولية..

من المتوقع أن يتحول تراجع الاهتمام الذي يبديه النظام الإقليمي والمجتمع الدولي بشأن القضية الفلسطينية في ظل صعود حكومة يمينية في "إسرائيل"، وخاصة إذا اتخذت الحكومة إجراءات الضم و يثقل من عبء السيطرة والنهج العدائي في الضفة الغربية، إلى مجموعة من التحديات المتوقعة على الساحة الدولية، بما في ذلك الترويج لوجهة نظر بشأن سياسة "إسرائيل" في الضفة الغربية من قبل محكمة العدل الدولية في "لاهاي"، والتحقيق ضد "إسرائيل" في المحكمة الجنائية الدولية، وتسريع مبادرات BDS لمقاطعة "إسرائيل"، في هذا السياق، فإن اعتماد "إسرائيل" على قدرة الولايات المتحدة على كبح وصد المبادرات والتحركات ضدها أمر بالغ الأهمية.

لا يمكن إخفاء القضية الفلسطينية، فمن الواضح أن السياسة الحالية قد استنفدت – المزج بين استخدام القوة المتزايدة في الضفة الغربية و بين جهود الاحتواء وزيادة عدد تصاريح العمل للعمال الفلسطينيين في الداخل، فجهود الاحتواء تتآكل بفعل

إجراءات الضم الزاحفة التي قد تتكثف مع تشكيل الحكومة التي أعلنت نواياها بالفعل: تعديل قانون الانفصال؛ تبييض 65 بؤرة استيطانية غير قانونية؛ البناء في المنطقةE1 ؛ و تسليم الإدارة المدنية إلى وزير من حزب الصهيونية الدينية، وتخفيف تعليمات إطلاق النار؛ والانتقاص من سلطة المحكمة العليا. والسيناريوهات المحتملة لتطور الأحداث في العام المقبل:

•تصاعد "العنف والفوضى" بشكل رئيسي في الضفة الغربية، وانتفاضة شعبية إلى حد الانتفاضة المسلحة.

•استمرار بل تزايد تلاشي نفوذ "فتح" و "حماس" على الجمهور الفلسطيني، وتشكيل معسكر دائم التوسع من الجماعات أو النشطاء دون انتماء تنظيمي.

•تستمر حماس في تعزيز قوتها، وتحقق في قطاع غزة إنجازات سياسية كاسحة على خلفية مشاريع إعادة الإعمار، وتنجح في جلب واستيعاب شباب فلسطيني تحت مظلتها، من الذين يسعون إلى تحدي "إسرائيل."

•بسبب تفاقم الأحداث (مع انتهاء عهد عباس) – تدخل دولي، وعلى رأسه طلب السماح بإجراء انتخابات المجلس التشريعي ورئاسة السلطة، بما في ذلك السماح بالتصويت في القدس.

•مصالحة فلسطينية داخلية: تجددت محادثات المصالحة بين حركتي فتح وحماس تحت عنوان "وحدة الصف" في ضوء تشكيل الحكومة اليمينية في "إسرائيل"، جلب رئيس السلطة الفلسطينية روحًا إيجابية إلى المحادثات بإعلانه أن الانقسام الفلسطيني الداخلي يتعارض مع تعاليم الإسلام، وتعهد ببذل كل جهد لإنهائه، وبقدر ما تتخذ حكومة "نتنياهو" من إجراءات متطرفة تجاه الفلسطينيين، فإنها ستشجع الرغبة في الوحدة وحتى إجراء انتخابات للمجلس التشريعي، وربما أيضًا لرئاسة السلطة الفلسطينية، "عباس" الذي أصر على مبدأ "سلاح واحد وقانون واحد وسلطة واحدة" قد يوافق على تنازلات رفضها في السابق لضعف السلطة في هذا الوقت.

•منذ فترة طويلة والساحة الفلسطينية تستعد لليوم الذي سيتنحى فيه محمود عباس عن الرئاسة، وقد تتطور عدة سيناريوهات في اليوم الذي يلي عباس، الأول – سيناريو متفائل لانتقال منظم للقيادة واستمرار عمل السلطة، على الأقل في مستواها الحالي؛ والأخرى سلبية – من النضالات المستمرة على القيادة مرورا بتطور الفوضى ووصولا إلى تفكك السلطة الفلسطينية.

توصيات لاتخاذ سياسة..

مطلوب من "إسرائيل" أن تتعامل في وقت واحد مع اتجاهين خطرين يغذي كل منهما الآخر:

1 .على المدى القصير – هناك احتمال متزايد لاندلاع عنيف ومسلح في الساحة الفلسطينية، في أعقاب الأحداث التي اندلعت في عام 2022 ردا على الخطوط الواضحة للحكومة الجديدة فيما يتعلق بالساحة.

2 .على المدى المتوسط والبعيد – الانزلاق إلى واقع "دولة واحدة" لن تسمح لـ"إسرائيل" بالانفصال عن الفلسطينيين في المستقبل واغتنام فرص التسوية السياسية. ويجب أن يرتكز المفهوم الاستراتيجي "الإسرائيلي" على فرضية أن "إسرائيل"

تتعامل مع كيانين فلسطينيين مختلفين ومتنافسين – السلطة الفلسطينية بقيادة فتح في الضفة الغربية وحماس في قطاع غزة، الهدف الذي تم تحديده في الماضي هو إعادة السيطرة على قطاع غزة لصالح السلطة- فقد أهميته لأن السلطة الفلسطينية لا تستطيع ولا تريد تحمل عبء قطاع غزة في مواجهة مع حماس، الشرط الذي وضعه عباس للمصالحة هو حل الذراع العسكرية لحركة حماس، أو على الأقل إخضاعها للأجهزة الأمنية للسلطة، لكن هذا الشرط غير ممكن (بدون عمل عسكري "إسرائيلي" ضد الذراع العسكرية لحركة حماس)، علاوة على ذلك، تواجه السلطة بالفعل صعوبة في زيادة الميزانيات لإدارة القطاع بالإضافة إلى الضفة الغربية.

أمام السلطة، وقف تفككها وتقويتها، مع الحفاظ على تفوقها على حماس, يجب أن تدرك حكومة العدو أن الجهود المبذولة لـ"تحييد" التهديدات الأمنية الفورية لن يوفر إلا حلًا مؤقتًا وجزئيًا، وأن احتمالية التصعيد تتزايد، وبمرور الوقت سيتطلب تغييرًا جذريًا في الاستراتيجية تجاه السلطة وفي العلاقة معها، من الناحية العملية، يجب على الحكومة الاستمرار في الحفاظ على تنوع قنوات التنسيق مع السلطة، وعلى وجه الخصوص التنسيق الأمني، من أجل منع انتفاضة فلسطينية شعبية، سيُطلب من "إسرائيل" ضمان نسيج الحياة المدنية وتجنب الإجراءات العقابية الجماعية التي يمكن أن تؤدي إلى تفاقم الصعوبات الاقتصادية، وزيادة الإحباط خاصة بين جيل الشباب، والتسبب في مزيد من التآكل في الرغبة الأمنية لدى الأجهزة الأمنية في التعاون في محاربة المقاومة.

في مواجهة احتمالية انفجار الأوضاع -التي قد تتفاقم بسبب تنفيذ سياسات الحكومة الجديدة في "إسرائيل"، مثل إبعاد الفلسطينيين عن المنطقة "ج"؛ واقتحام واسع لليهود للمسجد الاقصى، والسماح لليهود بالصلاة في المسجد، وتكثيف النشاط الأمني لإفشال وتفكيك البنى التحتية للمقاومة في مناطق السلطة، والبناء في المنطقة E1 التي تحيط بالقدس من الشرق.

من ناحية أخرى، فإن النشاطات الفلسطينية لإدانة ومقاطعة "إسرائيل" في المحاكم الدولية، إلى جانب إضعاف السلطة الفلسطينية وصراعات الخلافة – توجب على "إسرائيل" تنفيذ سلسلة من الإجراءات:

إجراء حوار أمني لوضع الخطوط العريضة للتفاهمات ذات الصلة لتعزيز واستقرار حكم السلطة، وأهمها: التزام "إسرائيلي" بتقليص النشاط في أراضي السلطة، في حال قامت الأجهزة الأمنية بدورها في محاربة المقاومة ومنع عملياتها وتفكيك البنى التحتية لها وفرض القانون والنظام لذلك، من المهم مساعدة السلطة على إجراء إصلاحات في الأجهزة الأمنية من أجل تعزيز فعالية وتأثير تنفيذها. ومن المهم دمج الأردن والمنسق الأمني الأمريكي (USSC) في عمليات بناء مفهوم التشغيل، وتعريف واضح لمسؤولية والسلطة والمسؤولية بين الأجهزة، والتغييرات في الهيكل التنظيمي والتدريب.

إذا تحقق هدوء أمني واستقرار، يقترح أن تمنح حكومة العدو – خلافا لنية تغيير قانون "فك الارتباط" (الانسحاب أحادي الجانب)- السلطة الفلسطينية سيطرة كاملة على شمال الضفة الغربية (منطقة لا توجد فيها مستوطنات يهودية). ستظهر هذه الخطوة للفلسطينيين وللمجتمع الدولي أن "إسرائيل" غير مهتمة بالتخلي عن رؤية الانفصال إلى كيانين منفصلين ومتميزين، بل إنها مستعدة للتسويات أو التنازلات الإقليمية، سيؤدي هذا أيضًا إلى نقل عبء المسؤولية إلى السلطة وإلزامها بإظهار سيطرتها على المنطقة.

دمج السلطة الفلسطينية في الترتيبات الإقليمية على أساس "اتفاقيات إبراهام"، في الأشهر الأخيرة، ضعفت معارضة السلطة الفلسطينية للاندماج في الاتفاقات الإقليمية، وهناك تفاهم على أنها لا تملك "حق الاعتراض " على العلاقات بين إسرائيل والدول العربية، بل إنه من الممكن أن يؤدي اندماج السلطة الفلسطينية في الترتيبات الإقليمية إلى دفع المملكة العربية السعودية للانضمام إلى اتفاقات إبراهام، امام الدول الشريكة في اتفاقيات إبراهيم، من الصحيح دراسة خيارات دمج السلطة الفلسطينية في المشاريع الإقليمية بطريقة تعود بالنفع على اقتصادها وحكمها (دون الإضرار بمصالح "إسرائيل" الثنائية).

التوقف عن منع نمو قيادة فلسطينية جديدة، قائمة على القادة المحليين ورجال الأعمال والأكاديميين ورؤساء الجمعيات الطلابية وعناصر المجتمع المدني، يمكن لهذه الجهات أن تخلق جزرًا من الاستقرار في المعسكر الفلسطيني المتفكك، وقد تبرز منها قيادة بديلة لحركتي فتح وحماس.

يجب على "إسرائيل" أن تحرص على عدم اتخاذ خطوات أحادية الجانب من شأنها أن تغير بشكل جذري الواقع في ساحة الصراع، وهذا ينطبق بشكل خاص على تطبيق السيادة (أي الضم) على مناطق في الضفة الغربية، وإقامة مستوطنات جديدة والموافقة على البؤر الاستيطانية غير القانونية، إجراءات الضم دون دعم الولايات المتحدة – توقعتها إدارة بايدن وأعلنت أنها ستعارضها – سيكون لها عواقب سلبية على "إسرائيل"، من بينها:

إلحاق ضرر جسيم بالعلاقات مع الولايات المتحدة وأوروبا، الإضرار باتفاقيات السلام مع الأردن ومصر واتفاقيات إبراهام والقدرة على توسيعها وتعميقها، تعزيز الوحدة بين فتح وحماس والتلاحم حول المقاومة العنيفة، مطلب الفلسطيني بالسماح بإجراء انتخابات في السلطة الفلسطينية بما في ذلك القدس. – تشجيع الاعتراف الدولي (مجلس الأمن) "بدولة فلسطينية داخل حدود عام 1967 وعاصمتها شرقي القدس"، تنديد متزايد لـ"إسرائيل" في المحافل الدولية، لدرجة فرض عقوبات عليها.

من منظور بعيد المدى، يجب إيقاف الانزلاق إلى واقع دولة واحدة (حوالي 80% من "الإسرائيليين" يعارضون دولة واحدة ثنائية القومية). من أجل التمكين المستقبلي للخيارات السياسية، من الضروري خلق الظروف في الضفة الغربية لفصل سياسي وجغرافي وديموغرافي بين "إسرائيل" والسلطة الفلسطينية (أكثر من 60 % من المواطنين "الإسرائيليين" يؤيدون الانفصال عن الفلسطينيين الآن).

في هذا الإطار، فإن الخطوات التالية مطلوبة: ترميم العائق الأمني واستكماله؛ مخطط شامل للكتل الاستيطانية وتقليص البناء خارجها؛ مراقبة وإنفاذ البناء غير القانوني ومنع إنشاء بؤر استيطانية إضافية؛ صياغة مخططات شاملة للبنية التحتية للفلسطينيين في المناطق (ج) – فصل البنى التحتية، تطوير مناطق الصناعية وتجارية؛ تحسين شبكة الطرق الفرعية؛ تطوير الطاقة ووسائل الإنتاج الفلسطينية المستقلة. تقليص مناطق الاحتكاك.

أمام حماس، استمرار تفاهمات التهدئة في قطاع غزة: تسهيلات اقتصادية ومدنية وتشدد أمني، في هذا الإطار: الترويج لمشاريع التزويد بالغاز وتحلية المياه والصرف الصحي ومراكز التوظيف واستمرار عمل عمال غزة في إسرائيل مقابل هدوء أمني وتوقف حماس عن تشجيع وممارسة المقاومة في القدس والضفة الغربية.

لإرساء الهدوء، فإن تعميق التدخل المصري في قطاع غزة أمر ضروري: إن قيام مصر بموافقة "إسرائيلية" بإنشاء ميناء على الحدود المصرية الفلسطينية مع غزة يعمل على تشغيلها مصريون وفلسطينيون وتفتيش دولي، ووضع مصر كحلقة وصل بين القطاع ودول الخليج، بما في ذلك تحويل الأموال القطرية إلى القطاع عبر مصر وتحت إشرافها (حاليًا يتم تحويل ثلث المبلغ فقط عبر مصر). ستكون مصر قادرة على حشد العرب لمشاريع البنية التحتية في قطاع غزة ووضعهم كعامل مقيد لحركة حماس.

في الوقت نفسه، من يرى العدو أنه من الضروري التحضير لحملة عسكرية لتحييد القدرات الإستراتيجية لحركة حماس (الصواريخ، القذائف الصاروخية، الطائرات بدون طيار، السايبر الأنفاق تحت الارض).

مساعدة اقتصاد السلطة – يعتمد الاقتصاد الفلسطيني بشكل كامل على الاقتصاد "الإسرائيلي"، تجري 90٪ من الصادرات الفلسطينية و 55٪ من الواردات الفلسطينية مع "إسرائيل"، التي توظف حوالي خمس القوى العاملة في الضفة الغربية، فمن المناسب زيادة عائدات الضرائب للسلطة، لتمكين السلطة الفلسطينية من التحصيل الفعال لضريبة الدخل من العاملين في "إسرائيل"، ودمج التعريفات الجمركية الفلسطينية على البضائع الفلسطينية في الموانئ ومعبر اللنبي، يجب الترويج لخطط إنشاء رصيف مخصص للفلسطينيين في "ميناء أسدود" مع سكة حديدية إلى معبر ترقوميا، حيث سيتم إنشاء ميناء بري (Bonded)؛ الموافقة على مشاريع البنية التحتية والمواصلات للفلسطينيين في المناطق (ج). تعزيز مشاريع الطاقة الخضراء وجودة البيئة والمياه والمناخ؛ إبداء الاستعداد لإعادة التفاوض على مواد بروتوكول باريس.

خطوات اقتصادية على المدى المتوسط والطويل، هناك حاجة إلى خطوات لتطوير الاقتصاد الفلسطيني في اتجاه الانفصال: تعزيز ربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاديات الأخرى في المنطقة، من أجل تقليل الاعتماد على الاقتصاد "الإسرائيلي"، العمل في الداخل المحتل ضروري للاقتصاد الفلسطيني ويساهم في رفع مستويات المعيشة، لكنه يضر بمكانة السلطة كمستحدث للوظائف وجباية الضرائب، على المدى الطويل، من الضروري تعزيز الإنتاج الفلسطيني، وكذلك من خلال تقليص العمل في الداخل، وزيادة قدرة السلطة على اتخاذ القرار فيما يتعلق بسياسة اقتصادية مناسبة لها، قد يكون فصل البنية التحتية مكلفًا للغاية، ولكن يجب البدء في المشاريع الممولة دوليًا في اتجاه يدعم الفصل.

القدس، هناك حاجة إلى اهتمام خاص لإدارة الأحداث في المدينة، وكبح واحتواء عوامل التوتر وتفشي العنف، ويلزم ما يلي: استمرار خطة تحسين الوضع في شرقي القدس في مجالات التعليم والتوظيف والسياحة والبنية التحتية، سيُطلب من الحكومة "الإسرائيلية" أن تقرر ما إذا كانت ستعود إلى تفاهمات الوضع الراهن أو تسعى جاهدة لتشكيل تفاهمات جديدة مع المملكة الأردنية، او بدلاً من ذلك فرض حقائق جديدة في المسجد وتحمل التكلفة.

يوصى بالسعي للوصول إلى ترتيب حديث – طريقة مؤقتة في المسجد الأقصى مع المملكة الأردنية، يأخذ في الاعتبار التغييرات التي حدثت في المسجد في السنوات الأخيرة؛ إنشاء آلية استشارية لإدارة الحرم المسجد بمشاركة خبراء في الموضوع – أردنيون وفلسطينيون و"إسرائيليون" (من الممكن أن يشمل رجال الدين أيضًا) كإطار دائم للحوار والتنسيق والتعاون فيما يتعلق

بأنشطة الاقتحامات وإقامة الطقوس في المسجد الأقصى. وستكون هذه الآلية قناة اتصال وحوار دائمة للتنسيق وبناء الثقة، وستعمل على تعزيز إجراءات تهدئة الأرواح قبل الأحداث القابلة للانفجار، خاصة خلال الأعياد والمناسبات.

* * *

يديعوت أحرونوت: "دائرة الهجمات" تتغلب على "دائرة الإحباط"

في المنظومة الأمنية للعدو، يتم تعريف الهجمات على أنها "دائرة الإرهاب" وإحباط التهديدات قبلها وبعدها على أنها "دائرة الإحباط"، ويعتقدون أنه كلما كبرت "دائرة الردع"، زاد الردع. ولا تزال المنظومة الأمنية في كيان العدو، تبحث عن عدد من المسلحين الذين قتلوا مؤخرًا أربعة مستوطنين، وعلى عكس تصريح نتنياهو الذي قال فيه " لقد وصلنا اليهم جميعًا"، لا تزال ملاحقة منفذي الهجوم الذي قتل فيه المستوطن "مئير تماري" الذي قُتل في عملية إطلاق نار على مدخل مستوطنة "حرميش" نهاية شهر مايو مستمرة، وكذلك مطاردة المسلح الذي قتل "شاي سيلاس نيجريكار" و "أفيعاد نير" في هجوم إطلاق النار في حوارة يوم السبت، ومطاردة الذي قتل المستوطنة بالرصاص صباح اليوم في جبل الخليل.

يوجد حاليًا ما لا يقل عن ثلاثة مسلحين (يُقدر أن هناك أكثر) ممن انسحبوا من ساحات الهجمات، ويبذل جيش العدو والقيادة الوسطى جهودًا كبيرة في محاولة إحباط المسلحين حتى قبل تنفيذ الهجوم، كما رأينا في عدة حالات، بما في ذلك الإجراءات المضادة من الجو بعد الهجوم الذي وقع، فهم مهتمون بالرد المناسب في إطار زمني فوري، وهو ما لم يحدث في الأحداث الأخيرة.

بعد هجمات إطلاق النار في حوارة، بما في ذلك الهجوم الذي قُتل فيه اثنان من المستوطنين في فبراير، عزز لواء "شومرون" المناطقي مفهوم "الدفاع"، لقد وضعوا جنودًا في كل ممر في قرية حوارة تقريبًا من أجل الرد ومنع المسلحين من الانسحاب، لقد ساعد ذلك في بعض الحالات حيث تم القبض على المسلحين بسرعة، لكن هذا لا يزال غير محكم.

حاليا ما زال يواصل المسلحون تنفيذ عمليات إطلاق نار مميتة ولا يبدو أن هناك أي رادع، هم ينسحبون إلى قلب المدن الفلسطينية معتقدين أنها مدن ملجأ وهناك ستتم حمايتهم، حقيقة وجود سلسلة من الهجمات التي لم يتم القبض فيها على المسلحين تلهم المزيد من الآخرين للخروج والهجوم.

على الرغم من الاتصالات التي تجريها "إسرائيل" مع السلطة الفلسطينية، فقد رأينا في العديد من الأماكن أن الفلسطينيين يساعدون المسلحين، ويحدث هذا بشكل رئيسي في منطقة شمال الضفة في نابلس وجنين، ولكن أيضًا في أماكن أخرى. لكن القلق لم يقتصر على المنطقة الشمالية من الضفة، إذ كانت معظم الهجمات حتى الآن في هذه المنطقة، فقد وقع الهجوم هذا الصباح في جنوب الضفة، هناك خوف كبير في المنظومة الأمنية من أن الهجمات لن تقتصر على منطقة واحدة فقط، بل ستنتشر إلى مناطق أخرى.

* * *

هآرتس : نجمة داود على وجه شاب فلسطيني: شرطة إسرائيل الساديّة

بقلم يوسي ميلمان

ترجمة: وكالة خبر الفلسطينية للصحافة

التنكيل الصادم لـ16 شرطياً بشاب فلسطيني من شعفاط يذكر بالأيام السوداء لأنظمة ظلامية. على لحية الفتى الذي اتهم بتجارة المخدرات تم نقش علامات تشبه نجمة داود. ففي حزيران 1962 اختطفت مجموعة من أعضاء منظمة في الأرجنتين تكوارا غارسيا لي سيروتا، وهي فتاة يهودية. كانت تكوارا منظمة يمينية متطرفة ذات ايديولوجيا وحشية فاشية، وكان الأعضاء فيها ضباطاً في الشرطة والجيش في نظام الديكتاتور خوان بيرون وزوجته القوية والمؤثرة ايفا. كان الاختطاف على خلفية موجة اللاسامية التي أغرقت الأرجنتين وبعض الدول في أميركا الجنوبية. ازدياد الأحداث اللاسامية كان رداً على اختطاف أدولف ايخمان على يد عملاء "الموساد" في بوينس إيريس قبل سنتين من ذلك وإعدامه شنقا بعد انتهاء محاكمته في القدس قبل شهر على اختطاف سيروتا.

نقش الخاطفون الصليب المعقوف على صدر سيروتا وأطلقوا سراحها. أثارت الحادثة صدمة في المجتمع اليهودي في الأرجنتين. صرخت عناوين الصحف في إسرائيل وحذرت من الخطر الذي يهدد اليهود في كل مكان. عرف يهود الارجنتين أنهم لن ينجوا من شرطة بيرون. ومثلما في ايام المذابح في روسيا القيصرية، التي انتشر فيها شعار "اضربوا اليهود وانقذوا روسيا"، هكذا سادت مشاعر مشابهة ايضا في الارجنتين.

في اعقاب التعذيب الذي مرت فيه سيروتا بدأت "بتسور" العمل. "بتسور" وحدة من "الموساد"، كان دورها المساعدة في إحضار اليهود من الدول التي كانت في ضائقة، وتنظيم خلايا دفاع يهودية في الجاليات اليهودية الموجودة في أرجاء العالم. جنّد عملاء "بتسور" شبابا يهودا، بالأساس أعضاء في حركات الشبيبة الصهيونية، وجلبوهم الى إسرائيل للتدرب على السلاح والمواد المتفجرة وجمع المعلومات وطرق الرقابة والاتصال، وعندما عادوا الى البلاد التي جاؤوا منها انضموا لـ "أطر". بدأت هذه الاطر في العمل في الخمسينيات في المغرب وفي الجزائر وفي تونس، والآن توسعت ايضا ووصلت الى أميركا الجنوبية.

الفلسطينيون لا يوجد لهم "موساد" أو أطر تدافع عنهم من الاحتلال الوحشي والتنكيل بهم. إن سلوك المستوطنين الآن يذكر بشعار الذين ارتكبوا المذابح في روسيا. اضربوا العرب وانقذوا إسرائيل.

يبدو أن الجيش والشرطة في إسرائيل لكونهم الاسياد على الاراضي المحتلة كان يجب أن يوفروا لهم الحماية. هذا ما تقرر حسب القانون الدولي وميثاق جنيف. اضافة الى ذلك فانه خلال السنين أوضحت حكومات إسرائيل بأن المحاكم، التي يقدر المجتمع الدولي استقلاليتها وحكمتها، هي الدرع امام تقديم ضباط الجيش الإسرائيلي للمحاكمة في محاكم دولية بسبب ارتكاب جرائم حرب واحتلال. هذا أيضاً هو المبرر الرئيسي لجهاز الأمن ضد إلغاء ذريعة المعقولية، الذي ستناقشه المحكمة العليا في الشهر القادم. لكن في إسرائيل 2023، التي يسيطر عليها بقوة بنيامين وسارة نتنياهو ويحصلان على الدعم من ائتلاف يميني راديكالي، ديني، ومسيحاني، فان الجيش أو المحاكم أو الشرطة ليسوا غير قادرين، على فرض أنهم يريدون ذلك، على حماية الفلسطينيين.

خلافاً لما كانت عليه الحال في الارجنتين فانه في إسرائيل لا حاجة الى مليشيات بدائية – فاشية، كقوة مساعدة، رغم أن مليشيات المستوطنين تذكر بها، من اجل فهم مشاعر اليمين المتطرف الذي يريد التنكيل بالفلسطينيين. معظم شرطة إسرائيل – التي يُعتبر الوزير المسؤول عنها إرهابياً مداناً وفاشياً وعنصرياً متطرفاً – تفهم الى أي اتجاه تهب الرياح.

العنف المتزايد لرجال الشرطة في إسرائيل ضد المتظاهرين في الاحتجاج وسلوكهم تجاه الفلسطينيين تدل على أن روح القائد ايتمار بن غفير ولامبالاة نتنياهو وأعضاء الحكومة تتسرب الى صفوفهم.

يصعب التصديق بأن ما يظهر كنجمة داود ليس في الحقيقة نجمة داود، وأن كل تشابه ليس سوى صدفة فقط. ليس هذا فقط بل إن عقيدة الكذب وتنسيق الشهادات وطمس التحقيقات تحولت الى عقيدة شرطة إسرائيل. لم اسمع عن وضع يمكن فيه لرباط الحذاء، حسب روايات الشرطة، أن يحفر أخاديد في وجه الشاب. لكن أيضاً اذا تبين أن هذا ما حدث فإنه لا يزال من الصعب فهم لماذا قام 16 شرطياً أقوياء ومسلحين باستخدام "قوة معقولة"، كما يقولون، من اجل اعتقال شاب واحد.

هناك أوجه تشابه بين الأنظمة الفاشية اينما كانت. إحدى هذه الخصائص هي أن العنف ضد المدنيين هو ديدنهم. بعض رجال الشرطة، الذين يعملون من قبلهم وباسمهم، هم ساديون حصلوا على رخصة وسلاح، وهم يستمتعون باستخدام القوة التي وضعت في أيديهم لضرب أشخاص عاجزين وضعفاء.

تخلق قوات الشرطة في الأنظمة الفاشية مزاعم كاذبة تقوم بحسبها في التحقيق في أعمال العنف وسوء المعاملة والمخالفات، لكن من ناحية عملية الأمر ليس اكثر من خداع وتضليل. لم يعثر "المحققون" في أي يوم على مذنبين في هذه التحقيقات. يبدو أنه هكذا ستكون النتيجة أيضاً في هذه الحالة، التي تم فيها تزيين وجه فتى فلسطيني بتشويهات تشبه نجمة داود الحمراء

* * *

يديعوت : الاتفاق مع السعودية نقطة ارتكازيجب عدم تفويتها

بقلم ميشكا بن- دافيد

تقدم الزاوية الإسرائيلية من الصفقة السعودية - الأميركية المنتظرة نقطة ارتكاز تسمح بتغيير النموذج المسيطِر علينا منذ سنوات، والتوصل إلى حل للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، وقبول الشرق الأوسط بدولة إسرائيل، لذا يجب علينا ألّا نضيّع هذه الفرصة. وفيما يتعلق بالمطالبة السعودية ببرنامج نووي مدني، ليس فيه ما يخيف، ومن الأفضل أن تقيم السعودية هذا البرنامج برعاية أميركية، وليس روسية أو صينية، أو غيرها، وبهذه الطريقة يمكن أن تضمن الولايات المتحدة ألّا يؤدي البرنامج إلى تخصيب اليورانيوم على درجة عسكرية. لقد سبق أن طالبت دول المنطقة بذلك من واشنطن، لكنها جوبهت بالرفض. وإذا تجددت هذه المطالبات وجرت الاستجابة لها، فإن الرقابة الأميركية ستمنع تخصيب اليورانيوم على درجة عسكرية. أما فيما يتعلق بشراء السلاح المتطور، مرة أُخرى، من الأفضل أن تشتريه السعودية من الولايات المتحدة التي ستستجيب لمطالبنا في المقابل بالمحافظة على تفوقنا النسبي.

وهنا نصل إلى القضية المركزية. المطالبة بإحراز تقدُّم في الموضوع الفلسطيني، وهذه المرة لا تصرّ السعودية على الانسحاب إلى حدود 1967. لذا، يجب عدم الاكتفاء بإحراز تقدُّم في الموضوع الفلسطيني، بل وضع خطوط عريضة للاتفاق لإنهاء نزاع يبدو أنه غير قابل للحل. والافتراضات الأساسية لهذا الاتفاق هي:

بالاستناد إلى المسح الاجتماعي لمكتب الإحصاء المركزي فإن 45.3% من اليهود البالغين في البلد هم علمانيون، و19.2% هم "محافظون غير متدينين". أي أن أغلبية الجمهور ليست مع السيطرة على "أرض إسرائيل الكاملة" (بما فيها الضفة الغربية)

لأسباب دينية. ويشكل قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة في سنة 1947 اعترافاً دولياً بحق الشعبين في دولة مستقلة لكلٍّ منهما في "أرض إسرائيل."

في محادثات الهدنة في رودس (1949)، أعطيت صلاحية دولية للحدود التي حُدّدت في الحرب المحلية. لكن احتلال الضفة الغربية في سنة 1967 لم يعترف به العالم. ومن الناحية الدولية، تُعتبر هذه الأراضي "أراضي محتلة وموضع خلاف."

حظيَ الاستيطان في "المناطق"، في أغلبيته، على موافقة حكومية، لكن العالم يعتبره غير قانوني. ومنذ اتفاقات أوسلو، وافق معظم زعماء إسرائيل على فكرة الدولتين، مع الإبقاء على الكتل الاستيطانية كجزء من دولة إسرائيل. كما وافقت السلطة الفلسطينية على قيام دولتين، لكن وفقاً لحدود 1967، وتبادُل مناطق بنسب محدودة، ووافقت الجامعة العربية على ذلك.

بالاستناد إلى هذه الافتراضات، يمكن التوصل إلى اتفاقات مع السعودية والجامعة العربية والولايات المتحدة: فيما يتعلق بكتل المستوطنات، يمكن نقل أراضٍ إلى السلطة الفلسطينية في مقابلها، بحجم يساوي الأراضي التي ستبقى لدى إسرائيل. فيما يتعلق بالمستوطنات الكبيرة المعزولة الواقعة خارج كتل المستوطنات، يمكن أن نقترح حلاً يقضي بإقامة جيوب وطرقات آمنة تصل إلى الكتل، وإلى إسرائيل. ويجب اقتلاع بؤر استيطانية تعرقل التقسيم.

ولمنع قيام كيان معادٍ، مثل الموجود في غزة، يجب التوصل إلى اتفاق لنزع السلاح من الكيان الفلسطيني، والاتفاق على وسائل للرقابة الأمنية، والتدرج في الانتقال إلى استقلال كامل، بحسب سلوك السلطة. ويمكن أن ننقل إلى الفلسطينيين معظم الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية، حيث يمكنهم إقامة عاصمتهم، كما يمكن أن ننقل إليهم الأماكن الإسلامية المقدسة في حرم المسجد الأقصى (المسجد الأقصى وقبة الصخرة)، مع الاحتفاظ بالسيادة الإسرائيلية على أجزاء من منطقة الحرم.

ويمكن ضمّ غزة إلى الحل في مقابل خطة مساعدة واسعة النطاق، أما اللاجئون الفلسطينيون فيمكن توطينهم في الدول التي يقيمون بها، في مقابل تعويضات تقدَّم لهم وللدول المضيفة.

أمامنا فرصة تاريخية للارتقاء بدولة إسرائيل من الحضيض إلى القمة حيال الفلسطينيين والدول العربية. لكن الأطراف اليمينية في الحكومة تعمل على ضمّ "المناطق"، وهذه الخطوة ستعرقل أي حل متفّق عليه للنزاع، وتعرّض اتفاقات السلام مع الدول العربية للخطر، وتحوّل إسرائيل إلى دولة ثنائية القومية (إذا حصل العرب في "المناطق" على حقوق متساوية)، أو دولة أبارتهايد (إذا لم يحصلوا على هذه الحقوق، الأمر الذي سيؤدي إلى معارضة دولية وداخلية شديدة).

لذلك، فإن الخطوة المطلوبة هي إخراج أحزاب اليمين المتطرف من الحكومة. ولهذه الغاية، وعلى الرغم من تحفظات بنيامين نتنياهو، يجب على أحزاب الوسط ("يوجد مستقبل"، والمعسكر الرسمي، و"إسرائيل بيتنا") الدخول إلى الحكومة مكانها. هذا الأمر سيحيّد قوة الأحزاب الحريدية، ويؤدي إلى وقف التشريع الديني والإعفاء من الخدمة العسكرية ووقف الإصلاح القضائي، والأزمة الدستورية، والأزمة في الجيش الإسرائيلي. في الاقتصاد، يتعين على زعماء "الليكود" وأحزاب الوسط الارتقاء إلى مستوى الحدث وإحداث تغيير دراماتيكي في وضع إسرائيل الداخلي والخارجي.

* * *

N12 : على إسرائيل صوغ استراتيجية بعيدة المدى تجاه الفلسطينيين حفاظاً على وجودها

بقلم ميخائيل ميلتشاين

"روتيني"، هو المصطلح الدقيق، التراجيدي تقريباً، الذي يمكن من خلاله وصف العملية التي نُفِّذت، السبت الماضي، في حوارة، وقُتل خلالها مواطنان إسرائيليان. عمليات شبيهة بها جرت، مؤخراً، في الضفة (وضمنها حوارة)، وللأسف يبدو أن عمليات مشابهة لها، وحتى أصعب منها، ستُنفَّذ مستقبلاً.

العملية هي بمثابة تذكير بالتحديات الاستراتيجية الآخذة بالتصاعد من جانب المنظومة الفلسطينية، وعلى رأسها "الإرهاب" المتصاعد، الذي يتم الدفع به على يد أفراد أو مجموعات - بالأساس جيل الشباب - غير المنظّم في إطار الفصائل. وهؤلاء يتأثرون عادة بالتحريض الذي تقوم به "حماس" عبر وسائل التواصل الاجتماعي بالأساس، وفي الخلفية أيضاً تتصاعد "تدخلات" إيران التي تسعى لاستغلال الأزمة الداخلية في إسرائيل، بهدف تعميق قدرة تأثيرها في الساحة الفلسطينية وتعزيز التهديدات ضد إسرائيل.

ما حدث في حوارة يُضاف إلى العملية في تل أبيب، قبل نحو أسبوعين، والتي قُتل فيها رجل الأمن حان أمير، وهي الأُخرى عكست استمرارية التهديدات من طرف المنظومة الفلسطينية، وعلى رأسها تصدير "الإرهاب" من شمال الضفة، على الرغم من حملة "بيت وحديقة" في جنين، وعلى الرغم من جهود السلطة الفلسطينية لتعزيز سيادتها في المنطقة. وليس اعتباطاً أن تشدد "حماس" و"الجهاد الإسلامي" على أن سلسلة العمليات تعكس عدم نجاح إسرائيل في ردع أو إحباط مَن يدفع بـ"الإرهاب" من الضفة، وقدرتهما على إزعاجها دون توقف.

توجب العملية في حوارة أن نلقي نظرة على السياق الاستراتيجي الواسع. على مدار 15 عاماً تقريباً، تفتقد إسرائيل إلى سياسة منظمة إزاء الموضوع الفلسطيني: هناك عملية ملاحقة مستمرة للتهديدات الأمنية "اليومية" والتزام مهووس بـ"التسهيلات الاقتصادية" التي يتم التعامل معها على أنها استراتيجية، وفي الوقت نفسه، لا يجري أي حوار جاد بشأن الواقع الذي سيعيشه الشعبان بعد عدة أعوام، لا على مستوى القيادة، ولا على مستوى الجمهور.

عملياً، وتحت الرادار، يتم الدفع قدماً بسياسة، الهدف منها الدمج ما بين الضفة وإسرائيل. ما يقوم به الوزير سموتريتش يعكس جهوداً متعددة الأبعاد، الهدف منها، كما صرّح الأخير عدة مرات، محو الخط الأخضر وفرض السيادة على الضفة بالتدريج. وهو ما انعكس منذ بداية العام بوتيرة غير مسبوقة من خلال إعطاء تصاريح البناء في المنطقة، وتخصيص جزء كبير من ميزانية وزارة المواصلات لتطوير الضفة، بالإضافة إلى تشريع 10 بؤر استيطانية والسعي لتوحيد البلدات اليهودية إدارياً على جانبي الخط الأخضر.

هذا كله يهدف، حتى من دون إعلان أو حوار سياسي واعٍ، إلى واقع دولة واحدة، فيها شعبان لديهما مكانتان مدنيتان منفصلتان. وفي الواقع الذي تُلغى فيه كل الحدود المادية التي تفصل بين العرب واليهود، فإن عمليات صعبة كهذه التي نُفّذت، السبت الماضي، في حوارة، ستكون هي الروتين اليومي، وفي أعقابها، من المتوقع أيضاً أن تجري اشتباكات عنيفة بين المجتمعيْن اللذين يعيشان سوياً في نموذج بلقاني دامٍ.

ممنوع تلخيص الرد على الهجوم من خلال الصيغة الروتينية التي تقوم على إلقاء القبض على المسؤولين عن ذلك، أو اغتيالهم، وتعزيز الجهود الاستخباراتية والعملياتية، أو حتى إعلان توسيع البناء في الضفة. وفي الوقت نفسه، يجب على السياسة الإسرائيلية العامة في السياق الفلسطيني ألّا تتلخص في "مهدئات" على شكل تسهيلات اقتصادية للمجتمع الفلسطيني أو السلطة، وهو ما لا يمكن اعتباره حلاً للمشكلة الأساسية المتمثلة بتصاعُد عملية صهر المجتمعيْن، ومن

المتوقع ألّا تقدم الحد الأدنى من الشروط للدفع بالتطبيع مع السعودية مستقبلاً.

من أجل المحافظة على المصالح الوجودية، على إسرائيل البدء بصوغ استراتيجية بعيدة المدى في الموضوع الفلسطيني، وفي المقابل، أن تحاول - أكثر ما يمكن - الدفع بحوار مع القيادة في رام الله بشأن ترتيبات مستقبلية. هذا الحوار لن يؤدي، كما يبدو، إلى تفاهمات واسعة بين الطرفين، أو إلى نهاية الكراهية والتهديد ضد إسرائيل، لكنه سيكون كافياً إذا وُضعت في إطاره، بالاتفاق، أو بشكل أحادي الجانب - حدود معقولة تراعي الحسابات الأمنية الإسرائيلية، وتؤدي إلى تقليص خط التماس بين الشعبين.

بعد أقل من شهر، سنحيي "دون طبول وأبواق" الذكرى الثلاثين لاتفاقية "أوسلو". وإلى جانب النقاش الداخلي الحاد والمهم بشأن الموضوع القضائي، سيكون من الضروري أن يبدأ المجتمع، وأيضاً القيادة، بحوار بشأن مستقبل الموضوع الفلسطيني الذي لا تقل أهميته عن أهمية الموضوع القانوني، وحتى أنه يمكن أن يكون أهم. على هذا الحوار أن يكون خالياً من أوهام اليوتوبيا، ويرتكز إلى المعطيات (بالأساس في الموضوع الديموغرافي) مترافقا والإدراك أن الزمن لا يلعب لمصلحة أي من الأطراف. على المجتمع الإسرائيلي أن يفهم أنه وفي هذا السياق، إذا وصلنا إلى نقطة اللاعودة، حيث الدولة الواحدة، فسيكون على إسرائيل أن تكون إما يهودية، وإما ديمقراطية، ولكن لن يكون ممكناً الاستمرار في وجود هذين المكونين الأساسيين في الوقت نفسه.

* * *

حاخام إسرائيلي مقيم في السعودية يهاجم المصريين

ترجمة: وكالة سما الإخبارية

هاجم "حاخام الرياض الأكبر" الشعب المصري، مؤكدا أن المصريين من الشعوب الأكثر كرها لدولة الاحتلال واليهود في منطقة الشرق الأوسط، فيما أشاد بالشعب السعودي على اعتبار أنه مستعد لاتفاق تطبيع مع "إسرائيل." وقال يعكوف يسرائيل هرتسوج، المقيم في الرياض منذ عامين، إن السعودية لا يوجد فيها أي أثر لكراهية اليهود ومعاداة السامية، ما يثبت أن السعوديين مستعدون تماما لعقد اتفاق مع "إسرائيل" وأضاف في تصريحات لصحيفة "يديعوت أحرنوت": "الأردن مثال لكراهية "إسرائيل"، لكن هناك الحالة الأكثر تطرفاً بالنسبة لنا وهي مصر، حيث توجد كراهية حقيقية لإسرائيل ومعاداة للسامية ضدنا."

ورأى "حاخام الرياض الأكبر" أن عقد حوارات مباشرة بين السعودية والاحتلال بدون وسيط على مستوى القادة، يمكن أن يوصل إلى اتفاق بين الطرفين، مؤكدا أن "إسرائيل" تمضي في الطريق إلى اتفاق تاريخي مع المملكة لتطبيع العلاقات برعاية أمريكية. وتابع: "من المؤكد أنهم سيكونون قادرين على سد الفجوات والوصول إلى نتائج إيجابية لجميع الأطراف وأنه سيكون هناك إخصاب متبادل وقيمة مضافة للطرفين." ومنح الحاخام يعكوف يسرائيل هرتسوج، نفسه لقب "حاخام الرياض الأول"، بعد أن افتتح أول منزل حاباد في السعودية لخدمة آلاف المغتربين اليهود الذين يعيشون هناك. وكشف الحاخام اليهودي عن وجود "العديد من المغتربين اليهود القادمين إلى المملكة للعمل"، موضحا أنه من بين 75 ألف أمريكي يعملون في

السعودية، هناك حوالي 1 بالمئة يهود. وأضاف: "في المجموع، هناك حوالي 15000 يهودي يعملون في المملكة، بموجب عقود عمل مختلفة."

* * *

نتنياهو وغالانت من موقع عملية الخليل: " إيران تمول الهجمات وكل الخيارات مطروحة لإعادة الأمن"

قال رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، ووزير أمنه يوآف غالانت، الإثنين، إن "إسرائيل" تتواجد خلال الفترة الحالية، في خضمّ "موجة إرهاب"، مشيرَين إلى أن طهران و"وكلاؤها"، "توجهها وتموّلها". وفق تعبيرهما وجاءت تصريحات كلّ من نتنياهو وغالانت عقب تقييم للوضع، أُجري في مكان تنفيذ العملية قريب الخليل. وفي وقت سابق اليوم، قرر رئيس الحكومة الإسرائيلية تقديم موعد اجتماع المجلس الوزاري المصغر للشؤون السياسية والأمنية (الكابينيت) في ظل تصاعد التوترات الأمنية في الضفة المحتلة، لينعقد بذلك يوم الأحد المقبل؛ غير أن القناة الإسرائيلية 13، أفادت بأن نتنياهو يبحث تقديم الاجتماع مرّة أخرى، ليُعقد غدًا الأربعاء.

وقال نتنياهو خلال تصريحات أدلى بها بالقرب من مستوطنة "كريات أربع" قرب الخليل في الضفة الغربية المحتلة، حيث نُفِّذت في وقت سابق اليوم، عملية إطلاق نار، أسفرت عن مقتل مستوطنة، وإصابة آخر بجروح حرجة: "نحن في خضمّ هجوم "إرهابي"، تشجّعه وتوجّهه وتموّله إيران ووكلاؤها." وأضاف: "نعمل على مدار الساعة للقبض على القتلة. أريد أن أساند كل المقاتلين (في جيش الاحتلال) والقادة الذين يعملون ليل نهار لحماية المستوطنين؛ وعلينا جميعا أن ندعمهم."

بدوره، قال غالانت إن "أهمّ تغيير على الأرض يتعلق بالتمويل والتوجيه الإيراني." وذكر أن "إيران تبحث عن أي طريقة لإلحاق الأذى بمواطني إسرائيل"، مضيفا: "سنتخذ عدة إجراءات من شأنها إعادة الأمن لمواطني إسرائيل." وقال إن "جميع الخيارات مطروحة على الطاولة."

* * *

الحكومة اليمينية لم تقدّم أيّ رسالة أمنية: إعلام إسر ائيلي: 2023 العام الأصعب منذ الانتفاضة الثانية

نشر المراسل العسكري في صحيفة "يديعوت أحرونوت"، يوسي يهوشع، أنّ العام 2023 "تحوّل إلى العام الأصعب منذ الانتفاضة الثانية." وأحصى يهوشع "34 قتيلاً حتى الآن"، في مقارنة مع "العام 2022 الذي بلغ فيه عدد القتلى 35"، كما أحصى وقوع ما معدله "200 إنذار أمني في اليوم"، ما يشير إلى حجم التوتر الذي يعيشه الاحتلال على مستوى المستوطنين والأمن والقيادة السياسية. ولفت يهوشع إلى أنّ "كلّ ذلك يحصل بعدما وضع الجيش الإسرائيلي في الضفة أكبر نطاق من القوات منذ العام 2005، وبعدما خرج إلى عملية "بيت وحديقة" التي هدفت لقمع العمليات ."

وقد وصفت وسائل إعلام إسرائيلية الوضع في كيان الاحتلال بأنه يجمع بين "إذلال على الحدود الشمالية، وإطلاق صواريخ من غزة، وتصاعد للعمليات في الضفة الغربية." فيما أشارت أخرى إلى أنّ "الحكومة اليمينية في إسرائيل لم تقدّم أيّ رسالة أمنية، وهذه حقيقة يجب أن تقال."

كما نقل إعلام إسرائيلي عن رئيس مجلس مستوطنات كريات أربع في الخليل، دعوته المستوطنين إلى "قتل كلّ من ينوي قتل مستوطنين." وأوضحت وسائل إعلام إسرائيلية أنّ قوات "الجيش" تشنّ عمليات بحث عن مطلقي النار بعد الهجوم، الذي وقع بالقرب من مفترق بيت حجاي في جنوبي الضفة الغربية قرب مدينة الخليل. وقال الإعلام الإسرائيلي إنّ "امرأة إسرائيلية قتلت وأصيب رجل بجروح خطيرة في الهجوم"، حيث "تعرّض الاثنان، وهما في الأربعينيات من العمر، لإطلاق النار من سيارة عابرة أثناء قيادتهما على الطريق السريع 60، بالقرب من مفرق بيت حجاي، جنوبي الخليل."

وأوضحت خدمة إسعاف نجمة داوود الحمراء أنّ "المرأة، التي كانت مدرجة في البداية في حالة حرجة، أُعلن عن وفاتها في مكان الحادث بعد ذلك بوقت قصير، واسمها باتشيفا نيجري من مستوطنة بيت حجاي، ومقيمة سابقة في مستوطنة إفرات." كما كشف مسؤولون طبيون أنّ "المصاب نُقل إلى مستشفى سوروكا في بئر السبع لتلقّي العلاج، حيث تم إدراجه في حالة خطيرة." كما أكّدت نجمة داوود الحمراء أنّ "فتاة تبلغ من العمر 6 سنوات كانت في السيارة أثناء الهجوم ولم تصب بأذىً."

25طلقة على السيارة

وقد أصيبت السيارة بما لا يقل عن 22 طلقة، كما تمّ العثور على ثلاث رصاصات أخرى في مكان قريب، وفقاً للتحقيق الأولي لجيش الاحتلال، الذي أفاد بأنّ المركبة المشتبه بها التي استخدمها المسلحون لتنفيذ العملية، لم تكن تحمل لوحات تسجيل، ويُعتقد أنها هربت باتجاه الخليل. وقد جاء هذا الهجوم بعد يومين من مقتل مستوطنين إسرائيليين في بلدة حوارة شمالي الضفة الغربية، وهما شاي سيلاس نيجريكير (60 عاماً) وابنه أفياد نير (28 عاماً)، بالرصاص، في مغسل للسيارات بعد ظهر يوم السبت.

* * *

المحكمة العليا ترفض تأجيل النظر بالتماس ضد إلغاء ذريعة المعقولية

ترجمة: بلال ضاهر. موقع عرب 48

رفضت المحكمة العليا اليوم، الثلاثاء، طلب الحكومة الإسرائيلية بتأجيل النظر في التماسات ضد قانون إلغاء ذريعة المعقولية، بهيئة قضائية تشمل جميع قضاة المحكمة الـ15، والمقرر في 12 أيلول/سبتمبر المقبل. وجاء في قرار المحكمة أنه "على إثر هيئة القضاة الموسعة التي جرى إقرارها والضرورات الزمنية، لا يمكن الاستجابة لطلب تأجيل جلسة المحكمة المقررة في 12 أيلول/سبتمبر." وقدّمت الحكومة، يوم الجمعة الماضي، طلبا رسميًّا، لتأجيل موعد تاريخ جلسة النظر في الالتماسات من قبل المحكمة، وتاريخ تقديم الردود، لمدة ثلاثة أسابيع. وقال المحامي الذي سيمثل حكومة بنيامين نتنياهو، أمام المحكمة، إيلان بومبخ، إنه بحاجة إلى المزيد من الوقت من أجل الاستعداد للمداولات في المحكمة.

وفسّر بومبخ طلب التأجيل بأن "تبعات نتائج هذا الإجراء بالغة الأهمية وبعيدة المدى"، وأن المهلة التي قررتها المحكمة من أجل الرد على الالتماس ليست ملائمة، وأن حجم الموضوع وعمقه يستوجب فترة كافية لصياغة الرد على الالتماس. وأضاف

أنه "من الواضح أن الفترة المتبقية حتى تقديم الرد لا تسمح باستعداد كاف من أجل إعداد رد وتمثيل موقف الحكومة الإسرائيلية بالشكل المطلوب واللائق."

وجرى تعيين موعد جلسة المحكمة العليا للنظر في الالتماس ضد القانون بسبب قرب انتهاء ولاية رئيسة المحكمة العليا، إستير حيوت، في منتصف تشرين الأول/ أكتوبر المقبل، وبعدها ينبغي أن تتفرغ حيوت لكتابة قرارات حكم في قضايا أخرى لمدة ثلاثة أشهر. وصادقت المستشارة القضائية للحكومة، غالي بهاراف ميارا، على أن يستعين وزير القضاء، ياريف ليفين، بخدمات محام خاص من أجل تمثيله خلال نظر المحكمة العليا في التماسات ضد قانون إلغاء ذريعة المعقولية، وأشارت إلى أنها تعارض هذا القانون.

* * *

تقارير

i24NEWS: تقرير: اجتماع مرتقب يجمع بايدن وبن سلمان حول التطبيع بين إسرائيل والسعودية في مجموعة العشرين المقبلة ويسعى البيت الأبيض إلى إبرام صفقة كبيرة مع السعودية قد تشمل ضمانات أمنية أمريكية للرياض و اتفاق تطبيع مع إسرائيل.

يخطط الرئيس الأمريكي جو بايدن لعقد اجتماع مع ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان على هامش قمة مجموعة العشرين الشهر المقبل في نيودلهي، وفقًا لمصادر نقلها موقع أكسيوس الإخباري . ويسعى البيت الأبيض إلى إبرام صفقة كبيرة مع السعودية قد تشمل ضمانات أمنية أمريكية للرياض واتفاق تطبيع مع إسرائيل . ومع ذلك، سيواجه بايدن معارضة من بعض الديمقراطيين في الكونغرس، بسبب مخاوف بشأن حقوق الإنسان في السعودية ومقتل الصحفي جمال خاشقجي . وتريد الإدارة الأمريكية إنهاء نهجها الدبلوماسي مع الرياض قبل أن تهيمن الحملة الرئاسية على أجندة جو بايدن. ولا تزال بعض القضايا، مثل معاهدة الدفاع ودعم برنامج نووي مدني يتضمن تخصيب اليورانيوم على الأراضي السعودية، قيد المناقشة . وناقش المسؤولون الأمريكيون والسعوديون الاجتماع منذ أسابيع، لكن لم يتم الانتهاء من أي شيء حتى الآن. وقال مسؤول أمريكي إن "المحادثات بين الولايات المتحدة والسعودية تركز حاليا على القضايا الثنائية وليس التطبيع مع إسرائيل."

في غضون ذلك، التقى وزير الشؤون الاستراتيجية الإسرائيلي، رون ديرمر، بوزير الخارجية الأمريكي، أنطوني بلينكين، الأسبوع الماضي لمناقشة قضية التطبيع مع السعودية، بحسب مسؤول أمريكي . وبعد ساعات، تحدث السيد بلينكين مع وزير الخارجية السعودي، لكن محضر وزارة الخارجية لم يذكر ما إذا كانت قضية التطبيع قد نوقشت.

* * *

i24NEWS: تقرير: حماس نجحت بتجنيد العشرات من عناصر الأجهزة الأمنية الفلسطينية لصفوفها واستغلت الأزمة المالية التي تعاني منها السلطة الفلسطينية لتجنيد هذه العناصر الأمنية

ذكرت هيئة البث الرسمية "كان" أن حركة حماس جندت لصفوفها العشرات من عناصر الأجهزة الأمنية الفلسطينية، وذلك بسبب الأزمة الاقتصادية التي يعانون منها حيث يتلقون فقط 80 بالمئة من معاشاتهم. وتستخدم حماس هؤلاء العناصر لأغراض استخباراتية، أو لتنفيذ أوامر، وبذلك تستغل حماس الأزمة الاقتصادية في السلطة الفلسطينية وتقوم بإدخال أذرعتها الى داخل الأجهزة الأمنية .

وعلى صعيد متصل، نقلت مصادر هامة في رام الله لـ"كان" بأن الأجهزة الأمنية في السلطة الفلسطينية تحقق في العملية التي وقعت في وقت سابق اليوم جنوب جبل الخليل، وقال المسؤولون إن التحقيقات الجارية في هذه المرحلة على المستوى الاستخباراتي فقط . ولمطاردة الخلية التي نفذت العملية اليوم توجد أولوية بالنسبة للجيش الاسرائيلي حيث يدور الحديث عن خلية مسلحة مع سلاح اوتوماتيكي، وبشكل تقليدي فإن قدرات المسلحين في الخليل أعلى من شمال الضفة الغربية. ويخشى الجهاز الأمني بأن تنزلق العمليات من شمال الضفة الغربية الى الجنوب في منطقة الخليل، خشية أن يشارك فيها نشطاء حماس وينفذوا بالتالي عمليات كبيرة .

* * *

غضب إسرائيلي عقب عملية الخليل.. وترقب لهجمات جديدة

ترجمة: أحمد صقر وعدنان أبو عامر . موقع عربي21

ما زالت الساحة السياسية والأمنية الإسرائيلية تعيش حالة غضب من تصاعد عمليات المقاومة عقب عمليتي الخليل وحوارة، ما دفع بقائد المنطقة الوسطى في جيش الاحتلال يهودا فوكس للاعتراف بأننا لم ننجح في إحباط العمليات، فيما وصل رئيس الأركان هآرتسي هاليفي ورئيس جهاز الأمن العام- الشاباك رونين بار إلى موقع الهجوم، وأجروا تحقيقًا أوليًا وتقييمًا للوضع الأمني.

إليشع بن كيمون عيناف حلاوي، المراسلان العسكريان لصحيفة" يديعوت أحرونوت"، نقلا عن فوكس، أننا "في موجة عمليات لم نعرفها منذ فترة طويلة، فالجيش يعمل يومياً على إحباط الهجمات في القرى والمخيمات، وهذا الأسبوع نمرّ بوقت عصيب، ولم ننجح، ونحن ما زلنا نطارد منفذيها من حوارة والخليل وفي كل مكان، المسؤولون عن الوضع الحالي هم التنظيمات المسلحة، خاصة حماس والجهاد الإسلامي، لقد أحبطنا عدة عمليات في الخليل وشمال الضفة، وقد بدأت قوات الجيش بالبحث عن المشتبه بهم حول مكان العملية، بين بلدة يطا والمنطقة الصناعية جنوب الخليل، وتتركز المطاردة في بني نعيم شرقي موقع الهجوم وبيتا جنوب المكان." وأضافا في تقرير مشترك أن "الخوف هو أن المسلحين انسحبوا باتجاه يطا في الخليل، وقد اطلع رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو على تفاصيل العملية، وبعد الهجوم مباشرة بدأ الجيش بإغلاق الطرق في المنطقة، في محاولة للقبض على المنفذين قبل وصولهم للمخبأ، وتم إطلاق مروحية تابعة للقوات الجوية لمكان الهجوم، وقوات من وحدة دوفديفان وقصاصي الأثر، حيث تعمل وحدة البحث في المنطقة القريبة من مسرح الخليل كجزء من عملية المطاردة."

من جهته، قال موقع "i24" الإسرائيلي: "جاء وقع العملية صباح الاثنين صادما وأليما، لا سيما أن الرأي العام الإسرائيلي لم

يستفق بعد من صدمة مقتل مستوطن ونجله بالقرب من مغسلة سيارات في حوارة السبت الماضي، على يد فلسطيني أطلق عليهما عن قرب خمس رصاصات لم تترك لهما أي فرصة للنجاة." وذكر الموقع، أن أجهزة أمن وجيش الاحتلال الإسرائيلي، "تضاعف الجهود للإمساك بمنفذي العمليات الأخيرة، حيث استدعى الجيش كتيبتين عسكريتين للمساعدة في النشاطات الأمنية والعسكرية والبحث عن منفذ عملية الخليل."

بدوره، رأي منسق أعمال الحكومة الإسرائيلية الأسبق في الضفة الغربية المحتلة، غريشا يعكوبوفيتش، أن "هجوم الخليل مختلف بعض الشيء، لأنه يأتي من طرف "فتح"، حيث أعلنت "كتائب شهداء الأقصى" مسؤوليتها عن العملية. وأكد أن "الوضع برمته أكثر تعقيدا بكثير، حيث تحاول حماس خلق جبهات لمهاجمة إسرائيل مباشرة، أعتقد أننا سنرى عمليات عسكرية أخرى في المستقبل." ولم يستعبد يعكوبوفيتش قيام جيش الاحتلال بعمليات عسكرية مماثلة مثل تلك التي نفذت مؤخرا في جنين، رغم أنها بحسب اعتراف العديد من الشخصيات الإسرائيلية، فشلت في ردع المقاومة الفلسطينية. وعلى الصعيد السياسي، تزايدت العديد من ردود الفعل الإسرائيلية عقب العملية، وسط اتهامات موجهة إلى الحكومة باتباع سياسة التراخي، وتزايد الدعوات في الائتلاف الحكومي بتنفيذ الانتقام ضد الفلسطينيين.

إيتمار آيخنر، المراسل السياسي لصحيفة يديعوت أحرونوت، نقل عن "وزير الأمن القومي المتطرف إيتمار بن غفير، زعيم حزب العصبة اليهودية، توجيهه مرة أخرى بأصبع الاتهام لوزير الحرب يوآف غالانت من الليكود، بزعم أنه "غير مناسب للمرحلة الحالية"، وطالب بتقديم موعد اجتماع مجلس الوزراء السياسي والأمني المقرر عقده في العاشر من سبتمبر، لأننا في موجة هجمات علنية، والسياسة الحالية متساهلة للغاية، فقد سبق أن طالبنا بإغلاق القرى في الضفة الغربية، وإعادة الحواجز إلى طرقها، لأن الوضع في الوقت الراهن يدعو للعودة لهذه السياسة." وأضاف في تقريره أن "وزيرة الاستيطان أوريت ستروك من حزب الصهيونية الدينية اعتبرت أن هجوم الخليل جاء بسبب عدم اتخاذ قرارات حاسمة، وأن طرق الضفة الغربية باتت خضراء للعمليات، فيما اعترفت أوساط الائتلاف أن حكومة اليمين تحتاج للبحث عن ذاتها، فيما قال رئيس مجلس جبل الخليل الاستيطاني يوهاي ديماري إننا أمام هجوم خطير للغاية، نحن بحاجة للتحقيق والتغيير والقيام بأشياء أخرى، أما الرئيسة التنفيذية لمجلس جبل الخليل الاستيطاني رونيت غمليئيل، فرأت أن المطلوب ردّ سريع من قوات الأمن." ونقل عن "عضو الكنيست دان إيلوز من حزب الليكود، أن هجوما بعد هجوم يأتي، ولا يوجد حكومة، يجب أن نستعيد قوة الردع، وألا ننتظر لحظة أخرى، يجب ألا ندع العمليات تتصاعد، فيما اعترف عضو الكنيست أيهود تال من الصهيونية الدينية أن "الحكومة اليمينية تحتاج للبحث عن الذات"، ودعا عضو الكنيست يتسحاق كروزر من العصبة اليهودية "للانتقام من الفلسطينيين، بزعم أن دماء اليهود لن تذهب هدرا"، وزعم الرئيس الإسرائيلي يتسحاق هرتسوغ أن "عملية الخليل مروعة ومفجعة، هذه أيام صعبة ومؤلمة لإسرائيل، حيث يعمل أعداؤنا بوسائل مختلفة لضربنا وإيذائنا."

زعيم المعارضة يائير لابيد علق على هجوم الخليل بقوله إننا "أمام هجوم مميت يؤكد الحاجة إلى يد قوية وحازمة"، واعتبر رئيس حزب يسرائيل بيتينو أفيغدور ليبرمان، أننا "نعيش في ظل واقع رهيب، وترحب حماس بقتل اليهود، وبالتالي لا يمكن التعامل مع موجة العمليات الحالية دون العودة للتهديدات المستهدفة والاغتيالات لقادة المنظمات الذين يعيشون في غزة، فيما وصل وزير المالية، بتسلئيل سموتريتش، لموقع الهجوم، وتلقى تقييما للوضع من قائد المنطقة عوزي ليفي."

تأتي عملية الخليل قبل ساعات استمرارا لعمليات فدائية أخرى وقعت في الماضي في المنطقة الواقعة جنوب جبل الخليل،

وغالبًا ما ينجح المنفذون في إطلاق النار على المستوطنين الإسرائيليين، والانسحاب بسرعة كبيرة، بما في ذلك الخليل أو قرية يطّا، بزعم أن هناك الكثير من الأسلحة والخلايا الميدانية، والبنية التحتية النشطة لحركة حماس، ما يكشف عن دلالات تؤكد وقوع عمليات أخرى قادمة في الطريق.

* * *

أرقام تفضح حجم دعم حكومة الاحتلال للمشاريع الاستيطانية في القدس

ترجمة: عدنان أبو عامر . موقع عربي21

فيما تعلن حكومة اليمين في دولة الاحتلال تبنيها الكامل للمشاريع الاستيطانية في كامل الأراضي الفلسطينية، كشفت منظمات حقوقية إسرائيلية أن هذا التوجه ليس وليد اللحظة فقط، لأن هذه السياسة تعود إلى سنوات سابقة، وتحديدا بين عامي 2016-2019، حين عمل ياريف ليفين -الذي يقود الانقلاب القضائي الحالي- وزيرا للسياحة، خصص قرابة نصف ميزانيات وزارته للمستوطنات في الضفة الغربية وشرقي القدس. وتظهر البيانات التي حصلت عليها "الحركة من أجل حرية المعلومات"، أنه "في تلك المرحلة الزمنية تلقت المستوطنات 3.5 مرات أكثر من بقية المدن والبلدات، رغم أن الأموال في حينه كان يفترض تحويلها إلى المشاريع السياحية في عكا وطبريا وبيت إيل. وبلغة الأرقام، فقد تلقت المستوطنات 70٪ من أموال الدعم التي طلبتها، بقيمة 77 مليون شيكل، مقابل تلقي السلطات العربية لفلسطيني 48، 13٪ فقط من طلبات الدعم، وفي إسرائيل ضمن الخط الأخضر كانت النسبة 20٪ فقط."

عومر شارفيت، مراسل موقع" زمن إسرائيل "العبري، ذكر أن "مئات ملايين الشواقل تم تحويلها بين 2016-2019 إلى جمعية "إلعاد" اليمينية الاستيطانية وحدها، وتعمل في الأحياء الفلسطينية في شرقي القدس، وذهبت 84٪ من هذه الأموال لمشاريع استيطانية في القدس وحدها، وفي ذلك الوقت تلقت الجمعية جميع أموال الدعم التي طلبتها تقريبًا من وزارة السياحة، بينما في باقي أنحاء الدولة تتوق السلطات المحلية لهذا الدعم، وتتلقى جزءًا صغيرًا فقط من الطلبات، إلى الدرجة التي تم وصفه بأنه "وزير سياحة المستوطنات." وأضاف في تقريره " أن "المشاريع التي وضعها ليفين خارج الخط الأخضر بقيمة 424 مليون شيكل من إجمالي استثمارات 929 مليون شيكل، وهذه المشاريع تخدم السيطرة الإسرائيلية على الفلسطينيين، فيما تشكل التجمعات السكانية "مستوطنة سياحية" مغلقة أمامهم، وتشير البيانات إلى أنه في العامين الأخيرين من السنوات الأربع التي قضاها في منصبه، عمل على زيادة وتيرة تحويل الأموال للمستوطنات في الضفة الغربية وشرقي القدس، وتدفقت مبالغ كبيرة بشكل خاص على جمعية "إلعاد" العاملة منذ ثلاثة عقود من أجل تغيير مساحة القدس، مع التخصص في الاستيلاء على الممتلكات الفلسطينية في حوض البلدة القديمة."

وأوضح أنه "خلال تلك الفترة، تم تحويل 350 مليون شيكل من وزارة السياحة إلى الجمعية، وذهب مبلغ آخر مماثل لمشاريع مرتبطة بها من وزارات حكومية أخرى، وهذا يعني خطة كاملة لتطوير السياحة في حوض البلدة القديمة بالمدينة المقدسة وجبل الزيتون وغابة السلام ومنتزه قصر الحاكم، وخصصت موازنات وزارة السياحة في تلك السنوات 50 مليون شيكل لمشاريع في البلدة القديمة، وفي أماكن محانيه يهودا والمتاحف تم استثمار 15 مليون شيكل فقط، وهذه سياسة تحاول التأثير على السياح من غربي القدس للمناطق الفلسطينية في المواقع الواقعة تحت سيطرتها." وأضاف أن "سيطرة

المستوطنين على البلدة القديمة تضمنت تدشين النصب المنمق على بعد عشرات الأمتار من أسوارها، وسيغطي 15 ألف متر مربع بارتفاع 7 طوابق، ورغم أن المشروع أثار معارضة عامة، لكن تمت الموافقة عليه أخيرًا مع مساعدة وزير الداخلية آيليت شاكيد بجانب المحلات التجارية، وسيشمل المشروع مناطق جذب سياحي ومحطة تلفريك، وتم تمويله من الجمعية، وهي منطقة مفتوحة تخدم سكان سلوان وأبو طور، ومنذ 2020 تعمل الجمعية لربط غرب المدينة بشرقها، وتمتلك مقهى هناك، ويتم الآن بناء الجسر الذي يربطها بجبل صهيون، بتكلفة عشرة ملايين شيكل، بجانب أربعة ملايين شيكل أخرى مصدق عليها للسياحة، وجميع مواقعها تديرها الجمعية."

وكشف أن "الجمعية تمتلك مركز الزوار بالكامل، وتم تمويل التكلفة من الأموال العامة مع 19 مليون شيكل، وتمت الموافقة عليها خلال فترة ليفين بوزارة السياحة في مسار تخطيط أخضر، كما تلقى التليفريك إلى المدينة القديمة مبلغًا ضخمًا قدره 210 مليون شيكل من مكتبه، وسيربط المشروع غرب المدينة مباشرة بالمناطق الفلسطينية في البلدة القديمة، وستكون محطة الإنزال الرئيسية في مجمع إلعاد السابق، وأثار المشروع معارضة بسبب الأضرار التي لحقت بالنسيج البصري للمدينة القديمة، من حيث مصادرة الأراضي والأضرار التي لحقت بالفلسطينيين الذين لديهم عربات تتحرك فوق منازلهم."
وأشار إلى أن "مركز ديفيدسون حديقة أثرية جنوب الجدار، ويحتوي على مكتشفات من فترات مختلفة، بجانب نفق تم حفره في سلوان، وقد فشلت مبادرة الجمعية في محاولتها لتولي إدارته، فهي المستفيد الرئيسي من التطوير، لأن النفق سيربط مدينة داوود بالبلدة القديمة، بحيث سيشبه مسار الهيكل الثاني وفق المعتقدات اليهودية، وتم استثمار موارد كبيرة في العملية الهندسية، بما في ذلك الحفريات الأثرية تحت الأرض، وفي منازل الفلسطينيين، واعتقدت سلطة الآثار نفسها أنها طريقة حفر غير مهنية، لأنه منذ بداية العمل فتحت شقوقاً في العديد من منازل الفلسطينيين، وقد تم استثمار عشرات الملايين من الشواقل من الأموال العامة هناك."
تكشف هذه الأرقام أن دعم وزير السياحة السابق برئاسة ليفين منحت جمعية "إلعاد" إدارة مشاريع استيطانية في القدس المحتلة بهدف تهويد فضائها العام، وفي السنوات الأخيرة، ضخت حكومة الاحتلال مئات الملايين في سياحة المستوطنات.
فضلا عن ذلك، فقد ارتبط ليفين بالجمعية الاستيطانية قبل تعيينه وزيرا، وقام بتنظيم جولة لعناصر حزب الليكود بالقدس المحتلة، وخلال انتفاضة السكاكين نهاية 2015 دعا لزيارتها، وعند توليه منصب وزير السياحة، بدأ برنامجًا يتطلب من الطلاب زيارة المدينة المقدسة، والتقى أربع مرات مع الرئيس التنفيذي للجمعية، ديفيد باري، وعندما حصل الأخير على جائزة إسرائيل، باركه الوزير.

* * *